جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي و إداري

الأحزاب السياسية والبناء الـــديمقـــراطـــي

لدولة تونس 2011 - 2018

إعداد الطالبة:

بوزيت إيمان

إشراف الأستاذة:

د/ الإمام سلمى

أعضاء لجنة المناقشة

د/ بارة سمير	رئيسا
د/ الإمام سلمى	مشرفا ومقررا
أ.د/ شليغم غنية	مناقشا

نوقشت و أجيزت يوم:2019/06/27

السنة الجامعية: 2019/2018

شكـــــر وعـــرفـــــان

الحمد لله الذي به تتم الصالحات والصلاة والسلام على نبينا

محمد أفضل الصلاة وأزكى التسليم وبعد

أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى كل من ساندني في

إنجاز هذا العمل المتواضع وأخص بهم الذكر أستاذتي

العزيزة " **الإمام سلمى** " التي كانت سندي وموجهتي بأفكارها

البناءة ونصائحها الدقيقة وحرصها المستمر على إنجاز هذا العمل

فشكر الله سعيك وجعلك منارة من منارات العلم الخالدة

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي

الذين أشرفوا على تكويني منذ دخولي الجامعة

وإلى كل أعضاء هيئة التدريس و الموظفين

في جامعة قاصدي مرباح ورقلة

وأدعو الله أن أكون قدمت فيما قصدت

ولله الحمد من قبل ومن بعد.

إهـــداء

إلى من علمني صفات التربية وكمال الأخلاق قبل العلم

" والدي الكريمين "

إلى جميع الأرواح الطاهرة الشريفة التي غادرتنا وبقيت

مكانتها محفوظة في قلوبنا

إلى إخوتي وأخواتي وجميع عائلة " بوزيت "

إلى صديقتي العزيزة " فيروز"

إلى جميع الأساتذة الذين كانوا سندا لي في مشواري الدراسي

أهدي هذا العمل المتواضع .

بوزيت إيمان

ملخـــــــص:

تناولت الدراسة موضوع الأحزاب السياسية والبناء الديمقراطي لدولة تونس في الفترة الممتدة مابين 2011-2018 و تمحورت إشكالية الدراسة حول دور الأحزاب السياسية في ترسيخ البناء الديمقراطي لدولة تونس بعد 2011 ؟، وبإعتبار أن الأحزاب السياسية نواة النظام السياسي فالتجربة التونسية أثبتت أن العمل الحزبي الفعال والإيجابي يضفي دعما، لتحقيق البناء الديمقراطي في تونس.

وبذلك إستطاعت تونس أن تحافظ على سيرورة التحول الديمقراطي بفعل وعي وقدرة الأحزاب السياسية على العمل وفق آليات الديمقراطية، وأن قوة العمل الحزبي كان سببا في ترسيخ البناء الديمقراطي لتونس.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة في هذه الدراسة أن الأحزاب السياسية التونسية بالرغم من حداثة تكوينها وقلة خبرتها إلا أنها إستطاعت بواسطة قادتها والفاعلين السياسيين تحقيق سيرورة سليمة للتحول الديمقراطي في تونس، وقدرتها على التوافق والحوار وفق ما تحدده آلية العمل السياسي بمعايير ديمقراطية، أسس دولة ديمقراطية تكرس الحريات والعدالة الإجتماعية وسيادة القانون.

الكلمات المفتاحية: الحزب السياسي–الأداء الحزبي–الديمقراطية–التحول الديمقراطي–الترسيخ الديمقراطي.

Abstract:

The study dealt with the subject of the policy and democratic construction of the State of Tunisia in the period 2011-2018.The problem of the political parties in the consolidation of the democratic structure of the State of Tunisia after 2011? was concerned. Considering that the political parties are the nucleus of the political system, the Tunisian experience proved that effective and positive party work In order to achieve democratic building in Tunisia.

Thus, Tunisia was able to maintain the process of democratic transformation through the awareness and ability of political parties to work in accordance with the mechanisms of democracy, and that the party work force was the reason for the consolidation of the democratic structure of Tunisia.

One of the most important findings of this study is that Tunisian political parties, despite their modernity and lack of experience, have been able, through their leaders and political actors, to achieve a sound process of democratization in Tunisia and their ability to agree and dialogue as determined by the mechanism of political action by democratic standards. Democracy that enshrines freedoms, social justice and the rule of law.

key words: Political Party- Party performance- Democracy- Democratic transformation- Democratic consolidation

مقدمة

شهدت المنطقة العربية في نهاية عام 2010 منعطفاً سياسياً خطيراً تجسد من خلال حركات وإنتفاضات شعبية كبيرة وإنتشرت موجة عارمة من الحراك السياسي وإحتجاجات على الأنظمة الحاكمة لإسقاط التسلط والإستبداد السياسي بنماذجه المتعددة، والمضي في عملية الإنتقال إلى أنظمة ديمقراطية تكفل الحريات والمشاركة السياسية حسب ماتعيشه البلدان وقدرات المجتمعات والتكتلات الإجتماعية والسياسية الطامحة للتغيير والرقي بأنظمتها إلى الديمقراطية، وتصدرت هذه الثورات الثورة التونسية التي جاءت كازلزال إهتزت معه أوضاع راكدة منذ عقود مما أدى إلى تغيير المعطيات وتبدل التحالفات وإنقلبت المعادلات بقدر ماظهر فاعلون جدد على المسرح السياسي بنمطهم ونماذجهم مما غير الخارطة السياسية للبلاد وتمكنت من التحول من نظام تسلطي إلى وضع للبنات الأولى لنظام ديمقراطي يعتمد على إجراءات المواطنة وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية، ومع دخول تونس مرحلة تدعيم الديموقراطية (المرحلة الإنتقالية) وجعل الديمقراطية القاعدة الوحيدة للعملية السياسية والحفاظ على مقومات الدولة التونسية، وفي سياق التحولات التي عرفتها تونس ومحاولتها تكييف نظامها لضمان ممارسة سياسة أكثر ديمقراطية تستجيب للظروف الخاصة التي مرت بها الدولة التونسية.

- أهمية الدراسة:

يمكن إبراز أهمية الدراسة من خلال الوقوف على طبيعة النظام السياسي التونسي لمحاولته تأمين مسار سياسي سلمي وديمقراطي وتسليط الضوء على التفاعلات بين المؤسسات الدستورية والفواعل الغير رسمية وقدرتها على شد قوام البناء الديمقراطي، من خلال حركية وديناميةالعمل الحزبي لممارسة الديمقراطية داخل المجتمع التونسي وتأثيره على مسار البناء الديمقراطي لدولة تونس في المرحلة الممتدة مابين 2011 إلى غاية 2018 والتي تعتبر مرحلة حرجة ومهمة وحساسة في نفس الوقت نظراً للأحداث المهمة التي ساعدت كل من الأحزاب السياسية والفاعلين السياسين بقدرتهم على ممارسة الفعل الديمقراطي ومحاولة بناء تونس دولة ديمقراطية.

- **أهداف الدراسة:**

تتمحور أهداف الدراسة في:

* تحليل عملية التحول الديمقراطي من خلال تقديم تفسيرات لأسباب ونتائج التحول الديمقراطي ودراسة حالة النظام السياسي التونسي.

* الكشف عن أهمية العمل الحزبي في ترسيخ الديمقراطية من خلال العمل السياسي سواءاً وصولها إلى السلطة أو كامعارضة لتوجيه القرارات وترجيح كفة العمل السياسي من أجل منع إستبداد السلطة.

* محاولة تحليل قدرة الفاعلين السياسين وخاصة الأحزاب السياسية في تونس على بناء نظام سياسي ديمقراطي وفق أسس دستورية من خلال الوصول للسلطة والعمل على تفعيل آليات البناء الديمقراطي.

* محاولة إبراز أهمية العمل الإنتخابي وشفافية العملية الإنتخابية مما يؤسس للفعل الديمقراطي.

- **أسباب إختيار الموضوع:**

أ) أسباب ذاتية:

يعتبر موضوع الدراسة من بين الإهتمامات التي تثير فضول الباحثة لما له من أهمية خاصة كما أنه من المواضيع الحديثة والصعبة في أن واحد، ومحاولة الكشف عن التأخر الذي عجزت الدول العربية عن تطوير أنظمتها لتتماشى مع المتغيرات الراهنة، وإعطاء سبل للديمقراطية والعمل الحزبي والمشاركة السياسية الفعلية وحق الشعب في إختيار ممثليه بنزاهة وهذا ما عزز ميولي البحثي لمحاولة الكشف عن قدرة الأحزاب السياسية في تفعيل الديمقراطية والنهوض بالعمل السياسي وإنقاذ المسار الديمقراطي في تونس.

ب) الأسباب الموضوعية:

تكمن الأسباب الموضوعية في أن الموضوع يدخل ضمن الدراسات التي يثار حولها الكثير من التساؤلات الإشكالات والتي يتطلب توضيحها حتى يمكن الوصول إلى فهم آلية العمل الحزبي ودوره في تأسيس بناء ديمقراطي، خاصة بإعتبار تونس إستطاعت أن تتخطى المرحلة الصعبة في ظل ما شاهدته المنطقة العربية.

- **أدبيات الدراسة:**

من أبرز الدراسات التي تم إعتمادها في دراستنا:

- دراسة بعنوان **الثورة التونسية المجيدة** "بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها" تناول الكاتب الثورة التونسية من شتى أبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية مشيراً لمختلف الأحداث وردود الفعل والمواقف التي رافقت هذه الثورة من بدايتها إلى نهايتها.[1] شملت الدراسة الفترة الممتدة من 2010/12/17 حتى اليوم الذي هرب فيه الرئيس التونسي زين العابدين بن علي إلى غاية نهاية سنة 2011 و إستشراف الأحداث التي أتت بعدها.
- دراسة بعنوان "**تونس ثورة المواطنة ثورة بلا رأس**" تناول الكاتب الأحداث التي وقعت سنة 2011 وفي هذه الدراسة حاول إبراز كيف إستطاعت الثورة أن تسير بدون قيادة والتي بدورها كانت منظمة وعفوية إلى هروب الرئيس بن علي حيث خلص الكاتب أن الثورة التونسية حققت إنجازها بالرغم من أنها كانت بدون قيادة، إضافة إلى ذلك دخولها مرحلة ثانية أكثر تأطيراً وتوجيهاً بعد إلتحاق قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وإعتبرت الدراسة أن للثورة التونسية محفزات أسهمت في إستمرارها وأنها جددت الأمل للشعوب بالوصول إلى ديمقراطية حقيقية.[2]
- دراسة بعنوان "**ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**" ضمت هذه الدراسة مجموعة من الكتاب حيث عالجت شتى أوجه الحراك السياسي التونسي، تناولت التاريخ التونسي وركزت على الأحداث قبل الثورة وبعدها و إنتهت سنة 2011 وتناولت منظومة التسلط قبل الثورة وتشكيلة الأحزاب قبل الثورة وبعدها. كذلك دور الإعلام والمؤسسة العسكرية وصولاً إلى تحديات الإنتقال الديمقراطي والتفاعلات العربية للثورة التونسية.[3]
- دراسة بعنوان "**التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول 2010**" وهي مذكرة لنيل درجة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية تناولت هذه الدراسة الثورة التونسية من كل جوانبها و أسبابها كذلك دور الإعلام، والجيش وصولاً إلى دور المجتمع المدني و المشهد السياسي بعد الثورة إلى غاية الإنتخابات التشريعية الأولى والثانية في 2014 وهي دراسة شملت التحول

---

[1]– عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة.** المركز العربي للأبحاث، ط١ ، الدوحة، 2012.

[2]– صديقي العربي، **تونس ثورة المواطنة ثورة بلا رأس**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.

[3]– مالكي أمحمد وآخرون، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١،ا لدوحة، 2012.

الديمقراطي في تونس من بداية النظام السياسي إلى سقوطه مروراً بالمرحلة الأخيرة وإستقرار النظام.[1]

وتختلف دراستي عن سابقتها كونها تبرز دور الأحزاب السياسية في ترسيخ البناء الديمقراطي وقدرتها على تغيير موازين القوى بطرق إيجابية وتفعل النظام السياسي ليرقى إلى أداء يمكنه من السير وفق آليات الديمقراطية.

- إشكالية الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في معالجة وتحليل أهم المراحل والصعوبات التي مرت بها عملية البناء الديمقراطي في تونس، والآليات التي تعاملت بها الأحزاب والقوى السياسية في تجاوز تلك الأزمات والمعيقات، وصولا إلى أهم مراحل البناء الديمقراطي وإقرار الدستور التونسي، بالإضافة إلى إعطاء التراخيص للأحزاب، وصيانة الحقوق والحريات وفي ضوء ما سبق نصت الإشكالية الرئيسية للدراسة على الآتي:

ما دور الأحزاب السياسية في ترسيخ البناء الديمقراطي لدولة تونس بعد 2011 ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات

- كيف كان العمل الحزبي قبل الثورة وفي ظل المرحلة الإنتقالية ؟
- كيف ساهمت الأحزاب السياسية من خلال آليات الديمقراطية في تجاوز المرحلة الانتقالية وبناء الدولة التونسية بعد 2014 ؟
- ما هي أهم المعيقات التي واجهت الأحزاب السياسية لتحقيق تحدي البناء الديمقراطي في تونس ؟

- حدود الدراســـة:

أ) الحدود المكانية:

ترتبط الدراسة بإبراز دور الأحزاب في البناء الديمقراطي في دولة تونس.

[1] – عبد الرحمن يوسف سلامة، **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول2010**، مذكرة لنيل درجة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة نابلس، فلسطين،2016.

ب) الحدود الزمنية:

سوف نركز في دراستنا على المرحلة الممتدة ما بين 2011 و 2018 هذه المرحلة التي شهدت تحولاً جذرياً في النظام السياسي التونسي.

- فرضيات الدراسة:

- ساهمت الثورة التونسية في تحسين الأداء الحزبي أثناء المرحلة الانتقالية، على عكس ما كان عليه قبل ذلك.
- حافظت تونس على سيرورة التحول الديمقراطي بفعل وعي وقدرة الأحزاب السياسية على العمل وفق آليات الانتخابات.
- تتعدد معيقات البناء الديمقراطي أمام الأحزاب السياسية بالشكل الذي يقوض أدائها.

- منهجية الدراسة:

المناهج:

يعد المنهج أساس أي دراسة علمية لأنه كفيل بقيادة الباحث في مختلف مراحل البحث، ويقصد به الطريقة المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة القواعد العقلية حتى نصل إلى نتيجة معلومة. ولتحقيق أهداف البحث وجب الإختيار السليم للمنهج الذي يتلائم وطبيعة الموضوع ومن بين المناهج المستخدمة في دراستنا هي:

***المنهج الوصفي:**

تم استخدام المنهج الوصفي الذي يستطيع من خلاله الباحث بوصف الظاهرة المدروسة، ودراسة الواقع بشكل دقيق للغاية حيث يتعرف الباحث على الأسباب التي أدت إلى حدوث الظاهرة وتحليلها ووضع حلول لها، وموضوع دراستنا يصف ظاهرة التحول الديمقراطي في تونس وتحليل المجريات التي حدثت ضمن التفاعلات بين النظام السياسي والأحزاب السياسية في تونس ضمن فترة الدراسة.

*** منهج دراسة حالة:**

وهو يقوم على جمع البيانات المتعلقة بأي وحدة سواءاً كانت فرداً أو مؤسسة حيث تتطلب التعمق في دراستها ومعرفة العوامل المحيطة بها، وتم إعتماد هذا المنهج بإعتبار أننا

سنتناول دراسة حالة دولة تونس والدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في ترسيخ الديمقراطية.

الإقترابات:

*** المسح التاريخي:**

تم استخدامه أثناء التعرض للحقائق السياسية لفترة زمنية معينة وموضوع دراستنا يعالج الأحداث الماضية التي مرت بها تونس والمتمثلة في طبيعة النظام السياسي في عهد الرئيس بن علي كما تناولت الدراسة أهم الأحداث التاريخية للأحزاب والتعددية الحزبية كذلك الإنتخابات.

*** إقتراب تحليل النظم:**

يعد هذا الإقتراب أكثر ملائمة لدراسة والتحليل النظم السياسية وذلك لما ينتجه من إدخال مفاهيم جديدة لتحليل السياسي من مدخلات ومخرجات وإبراز الطابع الحركي لنظام السياسي من خلال التفاعل بين النظام والبيئة الداخلية والخارجية.

أما من خلال دراستنا فإن تطبيق هذا الإقتراب يكمن في تحليل التفاعلات بين النظام السياسي التونسي ومدى قدرة الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين على التكيف مع مدخلات البيئتين الداخلية والخارجية.

*** الإقتراب المؤسسي:**

يتعامل هذا الإقتراب مع النظام السياسي كمرادف لنظام الحكم ويتجه لدراسة مؤسسات النظام السياسي وتوزيع الأدوار فيما بينها، وينطبق هذا على دراستنا في إبراز علاقة المؤسسات الدستورية فيما بينها، وعلاقة هذه الأخيرة بالأحزاب السياسية.[1]

- تحديد مصطلحات الدراسة:

- **الحزب السياسي:** هو منظمة إجتماعية متماسكة وموحدة ينتمي إليها الأفراد لتحقيق أهداف المجتمع عن طريق العمل الجدي والمثمر بين صفوف أعضائه من أجل الوصول للحكم والذي تمكنه من تجسيد أفكاره ومعتقداته في الواقع بطرق سلمية.

[1] – شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم،المناهج،الإقترابات،الأدوات)**. الجزائر: دار هومة، ط1، 2002، ص (130- 142)

- **الأداء الحزبي:** هو ذلك الدور الذي يبرز فاعلية الأحزاب السياسية وقدرتها على الفعل والتأثير في الحياة السياسية للدولة.
- **الديمقراطية:** هي عبارة عن نظام حكم يقوم على حرية التنظيم وإستقلال القضاء والتداول السلمي على السلطة وحرية الرأي والتعددية الحزبية وحق الشعب في إختيار ممثليه.
- **التحول الديمقراطي:** هو الإنتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلي نظام ديمقراطي ووجود قناعات راسخة لدى مختلف المواطنين والقوى الفاعلة لمعنى الديمقراطية مما يؤدي للإرتقاء بممارسة الديمقراطية عبر عملية تحول ديمقراطية سلمية يمكن من خلالها الوصول إلى ترسيخ الديمقراطية.
- **الترسيخ الديمقراطي:** هو وجود مؤسسات سياسية دستورية قائمة على أساس الشفافية والمساءلة وسيادة القانون وتوفير الآليات السياسية والقانونية والدستورية التي تحكم وتنظم الحياة السياسية بما فيها العملية الإنتخابية وتوسيع المشاركة السياسية وترسيخ التداول السلمي على السلطة.

- خطـــــة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة محل البحث إلى مقدمة وفصلين وتليها خاتمـــة حيـــث تـــم التطرق في الفصل الأول للأحزاب السياسية والمرحلة الإنتقالية وقسم إلى ثلاث مباحـــث الأول منها تناول سيرورة التحول الديمقراطي والتواجد الحزبي في المرحلـــة الإنتقاليـــة، وقسم إلى مطلبين الأول تطرقنا إلى أسباب التحول الديمقراطي أما المطلب الثاني تضمن دور الأحزاب السياسية في الفترة ما قبل الثورة .

أما المبحث الثاني بعنوان الأحزاب السياسية وإدارة المرحلة الإنتقالية حيث تنـــاول مطلبين الأول المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان المؤقت) أما المطلب الثاني تطرقنـــا فيه إلى الأحزاب السياسية أثناء المرحلة الإنتقالية، لننهي الفصـــل الأول بمبحـــث ثالـــث وتناولنا فيه المشاكل والتحديات الحزبية للبناء الديمقراطي في المرحلة الإنتقالية.

أما الفصل الثاني فيعرض دينامية العمل الحزبي والبناء الديمقراطي بعد دستور 2014 وقسم إلى ثلاثة مباحث، الأول منها تضمن محتوى الدستور الجديد 2014 وتناولنا فيه مطلبين الأول تناول المؤسسات الدستورية أما المطلب الثاني تناول مشروع قانون الأحزاب السياسية ودورها في صياغة الدستور. أما المبحث الثاني بعنوان الإنتخابات التشريعية و الرئاسية والبلدية وقسم إلى مطلبين الأول تناول الإنتخابات التشريعية والرئاسية 2014 ودور الأحزاب فيها، أما المطلب الثاني تضمن الإنتخابات البلدية 2018 ودور الأحزاب فيها، لننهي الفصل بمبحث ثالث متضمنا معيقات العمل الحزبي في ترسيخ البناء الديمقراطي في تونس.

- صعوبات الدراسة:

أثناء قيامي بالبحث واجهت مجموعة من الصعوبات والعراقيل لكون الموضوع يشوبه العديد من التساؤلات ولكثرة المعلومات الإلكترونية وقلة الكتب الورقية كان هناك تضارب في الآراء حول دور الأحزاب في عملية البناء الديمقراطي خاصة في المراجع الإلكترونية مما صعب عملية تبويب المعلومات وترتيبها وتوظيفها ضمن الدراسة.
كذلك تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية بالغة لكون التجربة التونسية فريدة من نوعها لذى فالضيق الوقت لم يسمح بالتعمق في الدراسة على أكمل وجه.

الفصـــل الأول
الأحزاب السياسية
والمرحلة الإنتقالية

شهدت تونس عدة إحتجاجات تنديداً بغياب الديمقراطية وتردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم وغياب العدالة الإجتماعية وكبت للحريات مما عجل بإسقاط النظام.

في هذا الفصل سنتطرق لأهم الأسباب التي أدت إلى عملية التحول الديمقراطي وإبراز الحالة التي كانت عليها الأحزاب في تلك الفترة ضمن مبحث أول أما المبحث الثاني تضمن التحدي الذي لعبته الأحزاب السياسية ودورها في إدارة المرحلة الإنتقالية وهي المرحلة التي أعتبرت حجر الأساس للبناء الديمقراطي في تونس وقدرتها على تحقيق توافق وتفعيل الإستقرار السياسي من أجل إضفاء شرعية ثورية ذات مرجعية قانونية ودستورية قائمة على توافق سياسي يرضي جميع أطراف العمل السياسي لإجتياز المرحلة بنجاح.

المبحث الأول: سيرورة التحول الديمقراطي والتواجد الحزبي

بعد إندلاع الثورة التونسية نتيجة لتدهور الأوضاع التي آلت إليها البلاد وسقوط النظام فور هروب الرئيس بن علي، بدأ العمل على كيفية قيادة المرحلة لإعادة بناء نظام ديمقراطي، كان من الضروري إيجاد قيادة سياسية ماهرة يتسنى لها مواجهة حركات المعارضة السياسية في صنع القرار وإدراكها بأهمية وحساسية المرحلة، ففي هذه الفترة أعيد الإعتبار للأحزاب السياسية مما أدى إلى إسهاب حزبي في تونس، وهذا ما أدى لمشاركة حقيقية في العمل السياسي ورغبة المنخرطين في خلق وتقوية عمل حزبي مفعم بالتعددية وإختلاف الآراء، وكل هذا من أجل رفع مستوى أدائها للوصول إلى غايات وأهداف ديمقراطية محققة على الساحة السياسية.

المطلب الأول: أسباب التحول الديمقراطي

لقد خلفت الأوضاع السياسية و الإجتماعية والإقتصادية في تونس حالة من البؤس والظلم والإقصاء السياسي والتهميش الإجتماعي كلها عوامل متراكمة ومنذ تولي الرئيس زين العابدين بن علي سدة الحكم تم تسجيل تحسن طفيف إلا أن السمات التي طبعت الوضع التونسي هي الفقر والبطالة، حيث تم إجهاض التطور الديمقراطي وتم بناء الدولة الأمنية، وأعتبر نظام بن علي نظام تسلطي لا تتوفر فيه معايير الديمقراطية، كما شهدت إزدياد دائرة الفساد وتفاقمها وغياب آليات المحاسبة ومن خلال هذا نطرح الأسباب التي أدت إلى التحول الديمقراطي في تونس والإنسلاخ من الإستبداد السياسي للبدء في حق الشعب في نظام ديمقراطي على أسس دستورية ديمقراطية حقيقية.

1) الأسباب السياسية:

بعد إستلاء زين العابدين بن علي سدة الحكم في تونس بتاريخ 1987/11/07 عقب عملية إنقلاب قام بها ضد الرئيس الحبيب بورقيبة وعد بالعمل على ترسيخ الديمقراطية الحقيقية في تونس والسماح للمعارضة بالتعبير عن نفسها من خلال الإنتخابات البرلمانية وقام بالإفراج عن آلاف من المعتقلين من الحركات الوطنية

والإسلامية وأقر ميثاق 1988 و 1991 والذي ينص على إجراء التحول الديمقراطي في تونس وبدوره أعلن عن تعديلات دستورية بإلغاء النص الذي يجيز تولي منصب الرئاسة مدى الحياة.[1]

وتعهد بتدعيم تجربة تعدد الأحزاب ووعد بن علي في بيانه الرئاسي الأول بأن ينقذ تونس من الإنهيار الإقتصادي والسياسي ووضع برنامج متماسك يسمح لتونس بأن تصبح دولة ديمقراطية تعددية تكفل الحريات السياسية والنقابية وحرية التعبير والرأي والصحافة، وعبر البيان عن تطلعات التونسيين إلى إرساء نظام ديمقراطي على أساس سيادة الشعب حيث أقبل العديد من النخب الوطنية والمثقفين على التجاوب مع هذا البيان والتعاون مع النظام وخدمة الوطن سعياً إلى تحقيق التطور الديمقراطي المنشود،و سرعان ما تبين أن هذه الإصلاحات الديمقراطية مجرد تغيرات شكلية لا تعبر بأي حال من الأحوال عن التحول الديمقراطي الحقيقي في البلاد حيث تبنى بن علي نظام المحاصصة في إنتخابات 1999 لمنح أحزاب المعارضة 34 مقعداً في البرلمان التونسي، في الوقت الذي حصل فيه الرئيس على 99% من الأصوات وفي سنة 2002 قام بتعديل الدستور بشكل يسمح له الترشح لأكثر من 3 عهدات.[2]

ورغم التغيرات التي قام بها بن علي، على المستوى السياسي كانت فقط بالمظهر لضمان إستمرار نمط الحكم التسلطي القائم على هيمنة الحزب الواحد على الحياة السياسية، وتمثلت تلك التغيرات في منح بعض الأحزاب السياسية ترخيص العمل القانوني وهي حركة الديمقراطيين الإشتراكيين، الإتحاد الديمقراطي الوحدوي، حزب الوحدة الشعبية، حركة التجديد، حزب الإجتماعي التحرري، حزب الخضر، التجمع الديمقراطي التقدمي، التكتل الديمقراطي، وتمكين المعارضة من دخول المجلس التشريعي منذ 1994 وتدعم حضورها في البرلمان من خلال الإنتخابات التي أجريت سنة 1999 و 2004 و2009 لكن ذلك لم يترتب عليه أي تأثير في طبيعة نظام الحكم فالخارطة السياسية في تونس تعرف سيطرة الحزب الحاكم وهو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي يرأسه

[1]– عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سابق**، ص 91.

[2]– عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص ص (154– 155).

بن علي، ويعكس ذلك حجم تمثيل الأحزاب في البرلمان الذي يسيطر عليه الحزب الحاكم بالأغلبية المطلقة لعدة دورات متتالية منذ تولي بن علي السلطة في تونس.[1]

ومن الملاحظ أن الإصلاحات التي إنتهجها بن علي في توفير أسباب الديمقراطية أخفقت في إرساء حياة سياسية متطورة تعتمد بشكل أساسي على التعددية، كما فقد نظام بن علي مصداقيته وإشتدت المعارضة في الداخل وتصاعد التضييق على حرية الرأي والتعبير حيث تم إنقاذ نظام بن علي نتيجة لتدني المستوى الإجتماعي والإقتصادي وإخفاقه في إصلاح الحياة السياسية واحتكاره للسلطة السياسية وذلك بعدم ظهور أغلبية معارضة في البرلمان.

2) الأسباب الإقتصادية:

دأبت المؤسسات المالية الدولية على التدليل بالنموذج التنموي التونسي، الذي لاقى الدعم والتأييد من قبلها حول معدلات التنمية الإقتصادية التونسية إلا أن تلك التقديرات لم تنم على واقع الإقتصاد الحقيقي للدولة التونسية، وحسب التقديرات فإن 83% من الإستثمارات التونسية تتركز في منطقة الساحل الشمالي بينما تتوزع 17% من هذه الإستثمارات في مناطق الجنوب والغرب التونسي، وهذه الأخيرة عانت من التجاهل والتهميش لفترات طويلة بينما حظيت المناطق الساحلية والشمالية بالأفضلية و الدعم الكبير والمتواصل من قبل الرئيس زين العابدين بن علي، حيث كان للحكومة دوراً بارزاً في التحكم في الإقتصاد فالتدخل الحكومي في عجلة الإقتصاد كان قوياً جدا إذ تمركزت الثورة في يد فئة قليلة مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالأسرة الحاكمة .[2]

وهنا أشارت مؤسسة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لعام 2010 حول الفساد أن تونس إحتلت المرتبة 62 من أصل 180 دولة شملها التقرير ويتحدث عن درجة الفساد في مؤسسات الدولة وأجهزتها.

---

[1]– السرجاني راغب ، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**. دار أقلام لنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص ص (78–77).

[2]– عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سابق**، ص 96.

كما عرف الإقتصاد التونسي تراجعاً حاداً سنة 2009-2010 ويرجع هذا الإنعكاس إلى أزمة التنمية الذي أرسته حكومات زين العابدين منذ أواخر 2007 وتضاعف مع الأزمة الإقتصادية و المالية العالمية إضافة إلى إرتفاع متوسط التضخم المالي والذي بلغ 4.5% مما أدى إلى إستنزاف الطاقة الشرائية للمواطن وهذا ما عمق الفوارق بين مختلف فئات المجتمع وبين مختلف مناطق البلاد.[1]

1) **الأسباب الإجتماعية:**

يعد الواقع الإجتماعي الذي عاشته تونس أحد الأسباب التي أثارت جميع مكونات المجتمع التونسي ضد سياسة نظام بن علي التنموية التي إنتهجها من خلال التحكم في توزيع الموارد العامة، وتؤكد الأرقام الحقيقية للبطالة حسب الدراسة التي مولها البنك الدولي على بطالة حاملي الشهادات العليا في تونس أنها ارتفعت إلى أكثر من 70% وأكثر من 31% بين المهندسين الزراعيين، و يتركز غالبية العاطلين عن العمل في محافظات الوسط والجنوب والشمال الغربي، وتعتبر هذه المناطق مهمشة ضمن سياسة بن علي التنموية كما بلغت نسبة العاطلين عن العمل الشباب سنة 2010 إلى 37,7%.

كما تؤكد وثائق حول الإنفاق و الإستهلاك والمستوى المعيشي لدى التونسيين لسنة 2005 أن نسبة الفقر بلغت 12,8%.[2]، كذلك غياب العدالة الإجتماعية التي عاشها المجتمع التونسي بسبب إنتشار الفقر والتفاوت الطبقي وتراجع السياسات التنموية حيث أن هذه الأسباب مجتمعة أنتجت حالة من المعاناة العامة و البؤس و التهميش وإزدراء الحقوق وإنتهاك الكرامة الإنسانية عبر سعي النخب السياسية الحاكمة وبشكل مستمر إلى تعزيز آلية القمع وإعتبرت نفسها أنها وحدها تقرر متى وكيف تتحكم في توزيع الموارد العامة تبعاً لأولويات تمسكها بالسلطة مما عمق الفوارق الإجتماعية بين مختلف فئات المجتمع

[1] – مالكي أمحمد وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص (192-191).

[2]– الكاظم الأسدي تمار و الشبوط محمد غسان ، **عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية**. المركز الديمقراطي العربي، طبعة أولى، ألمانيا، 2018، ص ص(104،103) .

وهذا ما أدى إلى إنتشار أنماط هشة من التشغيل وتراجع المقدرة الشرائية وتدهور الحالة الإجتماعية للمواطنين.

وهذا ما نتج عنه إختلالات عميقة أدت إلى حدوث توترات و إحتجاجات أدت إلى تطور الأحداث في تونس وخاصة بعد إنتحار الشاب التونسي محمد بوعزيزي إحتجاجاً على الظلم والمهانة التي تعرض لها من طرف المسؤلين المحليين.

ورغم إستخدام بن علي للقوة إلا أن الإحتجاجات لم تتوقف مما إضطره إلى تقديم بعض التنازلات من خلال إجراء تعديلات وزارية تخص التشغيل وعدم ترشحه للإنتخابات المقبلة 2014، وأعلن عن تشكيل لجنة لتحقيق في الفساد و إطلاق حرية الصحافة والرقابة على الإنترنت، كما كلف الحكومة تخفيض أسعار السلع الأساسية واعتبر أن الوضع في تونس يفرض تغيراً عميقاً وشاملاً، لكن الشعب لم يستجب. وفي يوم 2011/01/14 أعلن رئيس الحكومة محمد الغنوشي عن توليه ممارسة مهام الرئيس بصفة مؤقتة بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك إستناداً للفصل 56 من الدستور.[1]

ونظراً لمغادرة الرئيس البلاد فجأة تقرر اللجوء إلى الفصل 57 من الدستور تولى رئيس مجلس النواب محمد فؤاد المبزغ منصب الرئيس بصفة مؤقتة يوم 2011/01/15 لحين إجراء إنتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة 50 إلى 60 يوم حسب ما نص عليه الدستور.

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية قبل ثورة 2011:

يرجع العمل الحزبي في تونس إلى الحقبة الإستعمارية، ثم سرعان ما تقلص بعد الإستقلال حيث تم تجميد الحزب الشيوعي التونسي في 1963/01/06 الذي كان الحزب المعارض القانوني الوحيد في البلاد، كما برزت عدة تنظيمات سياسية عملت في إطار السرية، ونتيجة لذالك إحتكر الحزب الدستوري الحياة السياسية إلى غاية 1981 بعد إعلان بورقيبة عن السماح بالتعددية وكانت بشكل محدود وبعد تولي زين العابدين بن

[1]– السرجاني راغب ، **مرجع سابق**، ص ص(97–94).

علي الحكم في 1987/11/07 توسعت الخارطة الحزبية وبلغ عدد الأحزاب 9 أحزاب تعمل بشكل قانوني في هذه الفترة.[1]

والوعود التي أقرها على ترسيخ ديمقراطية حقيقية لكن العمل الحزبي في هذه الفترة إتسم بنوع من التعقيد بالرغم من إقرار بن علي التعددية حيث شكلت الحياة الحزبية حالة من الدوران حول المحور وكان حزب التجمع الدستوري الديمقراطي محور الحياة السياسية الذي تدور حوله مجموعة من الأحزاب الموالية، إذ تم تصفية القوى المعارضة الرئيسية لصالح أحزاب صغيرة موالية وهذه الأحزاب وجدت من أجل إضفاء الصبغة الديمقراطية على الحياة السياسية كما لا ننسى أن مشاركة حركة النهضة ضمن القوائم المستقلة في إنتخابات أفريل 89 أعطى زخماً كبيراً غير مسبوق وهذا ما جعل الرأي العام يتفاءل بالمستقبل الديمقراطي للبلاد.[2]

لكن هذا الزخم جعل السلطة تسارع إلى الحل السهل بإعتماد خطة لإستئصال شامل للمعارضة الأساسية في البلاد وتعرضت حركة النهضة لتصفية والإقصاء من الحياة السياسية برفض منحها الإطار القانوني للعمل السياسي بداية ثم تم ملاحقة أعضائها بتهم مختلفة وزج قياداتها في السجن .

لم يكن العمل الحزبي في تونس في عهد الرئيس بن علي يقبل المعارضة لما لها من شعبية تهدد بقاءه في السلطة حيث سعى حزب التجمع الدستوري إلى خلق حزام سياسي من حوله يساند توجهاته السياسية والفكرية مستخدماً كل الوسائل الشرعية وغير الشرعية وكان هدفه الأساسي خلق جبهة معادية ضد التوجهات الإسلامية بدرجة أولى والأحزاب والتنظيمات القومية و العروبية بدرجة ثانية، فقد أفلح في إيجاد أحزاب موالية وظيفتها الموافقة على سلوكه السياسي، ورغم هذا عجز في كسب تأييد أحزاب المعارضة التي عملت على إيجاد أطر جبهوية لمواجهة الحزب الحاكم.

[1]– مالكي أمحمد وآخرون، **مرجع سابق**، ص 209.

[2]- صديقي العربي ، **مرجع سابق**، ص ص(15-14).

ومن خلال ما سبق نذكر الأحزاب السياسية في فترة بن علي والتي تم تصنيفها إلى أحزاب قانونية وأحزاب غير قانونية.

*** أحزاب قانونية:**

وهي الأحزاب التي لها وجود قانوني وهناك من كان موجود قبل حكم الرئيس بن علي وبعضها برز بعد ذلك فهذه الأحزاب كانت مختلفة من حيث أدائها ومواقفها إتجاه السلطة ويمكن تقسيمها إلى:

1) **أحزاب موالية لنظام:**

وهي أحزاب متحالفة مع الحزب الحاكم التجمع الدستوري الديمقراطي وأن بعضها مرتبط بهذا الحزب والذي بدوره ساعد على وجودها ودعم قياداتها كالإتحاد الديمقراطي الوحدوي الذي إستقال مؤسسه من حزب التجمع الديمقراطي ليؤسس الحزب.

وكذلك حزب الخضر للتقدم الذي أسسه المنجي الخماسي بعد إستقالته من حزب التجمع الدستوري الديمقراطي بهدف عرقلة حزب الخضر ذي النزعة اليسارية حيث تمت السيطرة على أحزاب الموالاة والتحكم في قيادتها وتوجيهها وإبعاد قيادتها التاريخية مثل حركة الديمقراطيين الإشتراكيين حزب الوحدة الشعبية وإستبعاد القيادات التي رفضت التماشي مع سياسة النظام كما حدث مع حزب الإتحاد الوحدوي لم تكن لهذه الأحزاب قاعدة شعبية تمكنها من الحصول على مقاعد في البرلمان، غير أنها تمكنت من ذالك بمساعدة جهاز الدولة والحزب الحاكم.

2) **أحزاب قانونية وغير متحالفة مع النظام:**

لم يكن لهذه الأحزاب شعبية غير أنها بقيت محافظة على مصداقيتها ونضالها إذ واجهت هذه الأحزاب العديد من الملاحقات القضائية وعرقلة نشاطها وخاصة الحزب الديمقراطي التقدمي إضافة لهذا الأخير هناك حركة

التجديد والتي لها مقعدين في البرلمان كما شاركت في الإنتخابات الرئاسية لدورتين وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات.

3) أحزاب غير قانونية:

وهي الأحزاب التي لم تحصل على تأشيرة لنشاط العلني و من بين هذه الأحزاب:

- حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، الذي قام بإيداع ملف الحصول على التأشيرة مرتين سنة 2001 و 2002 وبقي نشاطه ضمن منصات المجتمع المدني وقطاع المحاماة
- الحركة الناصرية التقدمية برئاسة بشير الصيد.[1]
- حزب النهضة تم تأسيسها سنة 81 بإسم الإتجاه الإسلامي ثم حركة النهضة سنة 89.
- حزب العمل الوطني الديمقراطي و حزب البعث، وحزب العمال الشيوعي حزب الخضر.
- الحزب الإشتراكي اليساري تميزت هذه الأحزاب بتفاوت من حيث شعبيتها وإنتشارها وفعلها السياسي فحزب النهضة بقي بعيداً عن الساحة السياسية والنقابية بعد حملات القمع والمحاصرة لأعضائه أما حزب العمال الشيوعي وباقي الأحزاب بقي حضورهم ضمن العمل النقابي والجمعيات غير معترف بها في إنتظار إطار قانوني يتيح لها العمل بحرية وإرساء النظام الديمقراطي.

[1]- مالكي أمحمد وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص (203- 209).

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية وإدارة المرحلة الإنتقالية

بعد إعطاء التراخيص للأحزاب السياسية ظهر العديد منها على الساحة السياسية التونسية مما أنتج فائض في عدد الأحزاب السياسية حيث بلغ عددها:122 حزب بعد أن كانت 09 أحزاب في عهد الرئيس زين العابدين بن علي.

وقد بدأت المرحلة الإنتقالية في تونس ببعث ثلاث لجان يوم 2011/01/17 وهي:

* الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي.

* اللجنة الوطنية لإستقصاء الحقائق والتجاوزات والإنتهاكات.

* اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد.

وكانت مهمة الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة :

- إصدار قانون إنتخابي.

- التناصف العمودي بين الرجال والنساء في القوائم الإنتخابية.

- إقصاء المشرفين على التجمع الدستوري الديمقراطي.[1]

كما تم إنهاء العمل بدستور 1959 وذلك إحتراماً لأصول العمل الديمقراطي فإن كل إصلاح سياسي جدي وعميق يحتم إيجاد أساس دستوري جديد يعكس إرادة الشعب ويحضى بالشرعية الشعبية، وهذا ما أقره الرئيس المؤقت فؤاد المبزغ يوم 03 مارس 2011 كما أعلن عن دخول مرحلة جديدة أساسها ممارسة الشعب لسيادته كاملة وتنظيم إنتخابات لتكوين مجلس وطني تأسيسي يتولى إعداد دستور جديد للبلاد، وبناء أساس ديمقراطي يقوم على المواطنة والحرية والتعددية والمشاركة السياسية الفعلية .

[1]- الرديسي حمادي ، بوخياطية رحاب ،**التحول السياسي في تونس2011-2014 المسار والرهانات**،مبادرة الإصلاح العربي،د م، أوت 2018 ، ص ص(3-2).

المطلب الأول: المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان المؤقت)

بعد تعيين فؤاد المبزغ رئيساً مؤقتاً لتونس والذي أقر في أول خطاب له على ضرورة التكاثف والترابط و إستعادة الهدوء في نفوس المواطنين بما يهيئ الظروف للإعداد لدخول مرحلة جديدة تتحقق فيها طموحات الشعب إلى حياة سياسية راقية تكرس الديمقراطية والتعددية والمشاركة الفعلية لكافة أبناء تونس دون إستثناء في عملية إعادة البناء. حيث تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة محمد الغنوشي في الفترة الممتدة مابين 17 إلى 27 فيفري 2011 وكانت أول قراراتها:

1) تبني قانون العفو العام ويشمل كل السجناء المحكومين في قضايا سياسية.
2) الإعتراف بكل الأحزاب السياسية المحظورة وإعتماد كل الأحزاب والحركات السياسية والجمعيات التي قدمت طلب تراخيص.[1]

في هذه الفترة إرتفع عدد الأحزاب السياسية إلى 160 حزب وهو ما أحدث تنوع في الساحة السياسية التونسية مثل:

* الأحزاب اليسارية: منها حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، حزب العمال، حزب النضال التقدمي، الحزب الوطني الديمقراطي الإشتراكي، الحزب الإشتراكي، حزب الطليعة.

* الأحزاب الإسلامية: وعلى رأسهم حزب النهضة، حزب التحرير، حزب الأمة التونسي، حزب الوحدة والإصلاح، حزب الكرامة والتنمية.

* الأحزاب القومية: حركة الشعب، التيار الشعبي، الوحدويون الناصريون، حزب البعث، الإتحاد الديمقراطي الوحدوي.

* الأحزاب الليبرالية: حزب نداء تونس، حزب آفاق، حزب الخضر..

إضافة إلى أحزاب أخرى بالعشرات، فالتونسيون أمام فائض حزبي فرضه الواقع نتيجة لقبول كل الملفات المقدمة من قبل الأحزاب وإعطائها تراخيص للعمل بشكل قانوني، من أجل إعادة بناء وتشكيل أسس الديمقراطية أساسها التعددية وحرية التعبير.[2]

---

[1] – عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص ص(379–377).

[2] – منجي الخضراوي، "**كثرة الأحزاب السياسية في تونس تطوير أم تدمير الديمقراطية**" www.Archive alchourouk.com ، تاريخ الإطلاع: 2019/02/12 الساعة 20:13.

ونتيجة للجدال الذي حدث حول إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي بين القوى والأحزاب السياسية ، لأن هذه الأحزاب ليست لها قاعدة شعبية ومحاولتها تأجيل الإنتخابات لإستقطاب وتشكيل قاعدة شعبية تمكنها من حصد عدد أكبر من المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي ليكون لهم كلمة في صياغة الدستور الجديد.

في هذه الفترة لم تخلوا الساحة السياسية من الإحتجاجات مطالبة برحيل معالم النظام السابق من الحكم وعليه قدم محمد الغنوشي إستقالته وتم تشكيل حكومة جديدة بقيادة الباجي قايد السبسي يوم 07 مارس 2011.

ونتيجة للجدال الذي حدث حول إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي بين القوى والأحزاب السياسية أقر كمال جندوبي رئيس الهيئة المستقلة للإنتخابات أنه ليس بالإمكان تنظيم إنتخابات في جويلية 2011 وتأجيلها إلى 2011/10/23 وذلك لضمان ديمقراطية ونزاهة وشفافية أول عملية إنتخابية في تونس.[1]

حيث شكلت إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي أول إختبار حقيقي يعبر عن ترسيخ الديمقراطية في تونس وهو مادل على رقي الثقافة السياسية وقدرة الأحزاب على خلق توافق من أجل إرساء معالم الديمقراطية رغم الصعوبات التي واجهتها، إلا أنها استطاعت أن تحقق إئتلافاً فيما بينها من أجل إستكمال المرحلة الإنتقالية أو ما عرفت بمرحلة البناء الديمقراطي

وهي وضع دستوري جديد وقد أسفرت هذه الإنتخابات التي أجريت يوم 2011/10/23 بعد إختيار نمط الإقتراع القائم على القائمات في دورة واحدة وبإعتبار التمثيل النسبي مع الأخذ بأكبر البقايا والذي أفرز تركيبة متنوعة.[2]

حيث كانت النتائج كالتالي:

[1] – عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سابق**، ص176.

[2]– السخيري زروق صبرينة ، **إنتخاب ومهام المجلس الوطني التأسيسي**،مركز النشر الجامعي،تونس،2014، ص ص(9-3).

الجدول رقم 1: نتائج إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي

الأحزاب	عدد المقاعد	نسبة
حركة النهضة	89	%41
مؤتمر من أجل الجمهورية	29	%13,4
العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية	26	%12
حزب التكتل للعمل والحريات	20	%9,2
الحزب الديمقراطي التقدمي	16	%7,4
حزب المبادرة	03	%2,3
القطب الحداثي	03	%2,3
حزب أفاق تونس	04	%1,8
البديل الثوري	03	%1,4
حركة الشعب	02	%0,9
حركة الديمقراطيين الإشتراكيين	02	%0,9

المصدر: **السخيري زروق صبرينة ،إنتخاب ومهام المجلس الوطني التأسيسي**، مركز النشر الجامعي،تونس،2014،ص ص(94،95).

ثم 16 قائمة حزبية مستقلة تحصلت على مقعد واحد بنسبة 0,5% وهي:

الحزب الليبرالي المغاربي، حزب العدالة والمساواة، حزب النضال التقدمي، الحزب الدستوري

الجديد، حزب الأمة الديمقراطي اجتماعي، حزب الأمة الثقافي الوحدوي، الإتحاد الوطني الحر، حزب الوطنيين الديمقراطيين، قائمة المستقبل، حزب النضال الإجتماعي، قائمة من أجل جبهة وطنية، قائمة العدالة، قائمة الوفاء.

مما سبق أفرزت هذه الإنتخابات تركيبة متنوعة حملت في طياتها مفاجأة سواء من حيث الأحزاب الفائزة أو تلك التي لم تتحصل على مقاعد داخل المجلس الوطني التأسيسي فكانت أكبر مفاجأة فوز العريضة الشعبية للعدالة والتنمية، كذلك حركة النهضة التي فاقت توقعات المراقبين فقد كانوا يتوقعون إنتصاراً وليس إكتساحاً لأغلب الدوائر بإستثناء دائرة واحدة إضافة إلى النتائج الضعيفة التي حققتها بعض الأحزاب التاريخية

مثل: الحزب الديمقراطي التقدمي والقطب الديمقراطي الحداثي، حزب العمال الشيوعي التونسي.

وعليه فإن المناخ العام الذي دارت فيه الإنتخابات أسهم في بروز تلك النتائج إضافة إلى طريقة الإقتراع التي تم إعتمادها.

كما أدى أعضاء الحكومة التونسية الجديدة بتاريخ 2011/12/24 اليمين الدستورية أمام الرئيس المؤقت محمد منصف المرزوقي (رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية) وقد كانت الحكومة مكونة من 30 وزير و 11 كاتب دولة وترأسها السيد حمادي الجبالي أمين عام حزب حركة النهضة، وذلك بعد منح المجلس الوطني التأسيسي الثقة الحكومية الإئتلاف بالأغلبية بعد مداولات تخللتها إنتقادات لعدد من أعضاء الحكومة، وتضمنت الحكومة أعضاء من الحزبين المتحالفين من حزب النهضة وهما المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات إضافة إلى 7 مستقلين.[1]

في هذه الفترة كانت هناك العديد من الصراعات السياسية بين العلمانيين والإسلاميين حول حزب النهضة وتولى الإسلاميين السلطة، إلا أن حزب النهضة قام بالعديد من التنازلات والعمل على إنجاح المرحلة الإنتقالية بكل ديمقراطية دون اللجوء إلى صراعات وإشتباكات بين مختلف القوى السياسية لكن كان مقتل النائب شكري بلعيد سبباً في تقديم حمادي الجبالي إستقالته لصالح حكومة جديدة بقيادة علي لعريض وامتدت من 2013/03/13 إلى غاية 2014/01/29 وفي هذه الفترة شهدت مقتل النائب محمد البراهمي وإعتصام الرحيل حيث كانت المعارضة تطالب برحيل الحكومة وإتمام الدستور، وهذا ما أدى إلى تعيين حكومة تكنوقراط بقيادة مهدي جمعة في 2014/01/29 إلى حدود قيام الإنتخابات الرئاسية في 2014/11/23 وتعيين حكومة جديدة.[2]

وعليه شهدت المرحلة الإنتقالية في تونس وخاصة بعد إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي العديد من الصراعات وكان الأداء الحزبي فيها قوي وفعال لدرجة أنه أدى إلى تغيير في

[1] – السخيري زروق صبرينة ،**مرجع سابق**، ص 143.

[2]– سليماني هيثم ، **التوافق السياسي في تونس محطات ومطبات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2017، ص ص(4 –12).

الحكومات في هذه الفترة، فتعاقب الحكومات يكاد يكون عادياً في مسار التحول الديمقراطي وأن هذا الأخير مرتبط بتغيير موازين القوى السياسية، والذي يعكس بدوره إدارة التغيير التي تعمل داخل المجتمع التونسي وهذا ما حصل مع حكومتي ما قبل إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي، كذلك إعتصام القصبة الأول والثاني كان له دور في تعاقب حكومتي الترويكا الأولى والثانية، وهذا التغيير في موازين القوى لصالح قوى المعارضة التي كان لها أداء قوي في تلك الفترة، ومن هنا نتج التباين والتصادم بين الشرعية الإنتخابية و المشروعية السياسية التي فرضت واقعاً سياسياً جديداً أدى إلى تعيين حكومة كفاءات محايدة (تكنوقراط) وخروج حكومة الترويكا كان مرتبطاً بالأزمة السياسية وضرورة الوفاق السياسي، وتعيين حكومة مهدي جمعة (حكومة تكنوقراط) والتي جاءت نتيجة للمشاورات والحوار الوطني لإتمام العمل بالدستور والإنتقال للمرحلة الأخيرة من البناء الديمقراطي.[1]

وعليه فقد أسفرت هذه المرحلة عن ولادة دستور جديد بعدما أثارت فترت عمل المجلس الوطني التأسيسي الجدل حيث أعربت بعض الجهات والأطراف عن قلقها من إحتمال إستمرار سيطرة المجلس الوطني التأسيسي لسنوات وذلك لتجاوزه المدة المحددة له، وهي سنة واحدة بحجة عدم إكماله لمسودة الدستور.

وهذا ما أثار ضجة في الوسط السياسي التونسي وفي نفوس الشعب وعليه تمت المصادقة على الدستور التونسي الجديد في 2014/01/26 بعد سنتين ونصف من العمل المتواصل وتم ختمه في 2014/01/27 في جلسة ضمت كل من:

- رئيس الجمهورية التونسية المؤقت منصف المرزوقي.
- رئيس الحكومة علي العريض.
- رئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى جعفر.

[1]- الرديسي حمادي ، بوخياطية رحاب ، **مرجع سابق**، ص ص(10،11).

وحضور عشرات الشخصيات التونسية والسفراء والضيوف الأجانب في تونس وتمت المصادقة على الدستور بموافقة 200 نائب و إعتراض 12 و تحفظ 4 أي 216 من أصل 217 لشغور منصب محمد البراهمي الذي أغتيل.[1]

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية أثناء إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي

بعد إعطاء الإعتماد للأحزاب السياسية في تونس بلغ عددها أكثر من 100 حزب سياسي تم الترخيص له[2]، ففي فترة إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي عاشت تونس ولادة جديدة نحو إرساء نظام ديمقراطي فعلي أساسه المشاركة السياسية الفعلية، كما لعبت الأحزاب السياسية دور الوسيط بين الشعب والسلطة من خلال تنوع الرؤى والإيديولوجيات وعليه فالتجربة الإنتخابية التي شهدتها تونس أظهرت عدة إختلالات وإرباكات تخبطت خلالها الأحزاب السياسية وشهدت حالة من الإنشقاقات وتشتت، إضافة إلى وجود نزاعات داخلية بين قادتها حول زعامة الحزب، حاولت هذه الأحزاب إحداث إصلاحات داخلية لذاتها وفق متطلبات المشهد السياسي الجديد وصياغة مبادئها وبرامجها تمهيداً لتفعيل قواعدها الشعبية بالتزامن مع الحملة الإنتخابية، فكانت هذه الإصلاحات متأخرة مما أدى إلى إرباكها وعدم جهوزيتها لدخول في الإنتخابات، ونظراً لقلة خبرتها بحكم أن جلها أحزاب تم تقييد عملها في عهد الرئيس بن علي وأخرى جديدة مما ميز نشاطها بالضعف على الصعيد الخارجي فمعظمها لم تنجح في التسويق لبرامجها وعدم قدرتها على تكوين قاعدة شعبية واسعة.

ورغم كل هذا الضعف الذي عانت منه غالبية الأحزاب التونسية الحديثة إلا أن المشهد الحزبي التونسي لم يخلوا من تواجد أحزاب لها تاريخ ووزن في العمل السياسي و أحزاب حديثة وجدت لنفسها قاعدة شعبية قوية إرتقت بها للفوز بالإنتخابات، حيث شهدت إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي تجربة نوعية في مسار الإنتقال الديمقراطي وقدرة

[1]– **المجلس الوطني التأسيسي**" تاريخ الإطلاع: 2019/05/01 الساعة 22:16 www. wikpedia.org

[2]– سمير حمدي،" **التشظي الحزبي في تونس إلى أين**" تاريخ الاطلاع: بتاريخ 28 مارس 2019 الساعة 18:10 www.alaraby.com.uk.

الأحزاب على التوافق السياسي إذ قررت حركة النهضة إقتسام السلطة والمشاركة في الحكم مع قوى سياسية أخرى وهذا ما يعبر عن قدر من النضج والحنكة السياسية للقادة السياسيين و الوعي بأهمية المرحلة الإنتقالية لإرساء معالم الديمقراطية، فالعمل الحزبي في تونس وبالأخص في هذه المرحلة شهد قوة وقدرة أحزاب المعارضة على تغيير المشهد السياسي وإجبار حكومات الائتلاف على الاستقالة.

وتعيين حكومات وفق متطلباتها، ورغم هذا عرفت الساحة السياسية منذ إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي ديناميكية مزدوجة ومتناقضة تمثلت في إنقسام الأحزاب وتشتتهم وتوحدهم وإئتلافهم من جهة أخرى فأول إنعكاس للتحالف مع حزب النهضة هو تشتت الطرف العلماني المتكون من حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، حيث إنخفضت شعبيتها نتيجة سخط القواعد الرافضة لأي تحالف مع حركة النهضة الإسلامية، إضافة إلى تهاون حركة النهضة في مواجهة العنف السلفي مما أدى إلى إنقسام الحزبين حيث إستقال من حزب التكتل ما يقارب النصف من البرلمان في المجلس الوطني التأسيسي وإنقسم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية إلى 4 أحزاب.[1]

في هذه الفترة شهدت الأحزاب إنقسامات وإعادة إندماج للإستعداد لإنتخابات التشريعية القادمة، ويمكن القول أن إرادة الوحدة والإئتلاف لعبت دوراً مهماً في خلق توازن ما بين 2013 و 2014 وقدرة القادة السياسيين على الحوار وتخطي الأزمة، وهي الفترة التي مهدت إلى الإسراع في الإنتهاء من المرحلة الإنتقالية والبدء في المرحلة الأخيرة لتحول الديمقراطي.

[1]– الرديسي حمادي و بوخياطة رحاب ، **مرجع سابق**، ص ص(5،6).

المبحث الثالث: المشاكل والتحديات الحزبية للبناء الديمقراطي في المرحلة الإنتقالية

إن من بين العقبات التي واجهتها الأحزاب السياسية في تونس في المرحلة الإنتقالية منها ماهو سياسي و إقتصادي و إجتماعي و أمني جعلت من هذه الأحزاب تدخل معتركاً سياسياً يسقل خبراتها في فترة وجيزة نظراً للتجاذبات والنشاط المستمر الفعال للعمل الحزبي لكن هذا لم يمنع من وجود عقبات وتحديات مرت بها هذه الأحزاب نوجزها في:

1) التشتت والتوحد (الإئتلافات): حيث عرفت الساحة السياسية التونسية منذ إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي ديناميكية مزدوجة متناقضة تمثلت في إنقسام الأحزاب وتشتتهم من جهة وإئتلافهم وتوحدهم من جهة أخرى، فالتوافق بين الأحزاب سمح للقادة التونسيين بإجتياز الحقبة التاريخية الصعبة والدقيقة خاصة بين العلمانيين والإسلاميين وهو ماجعل التجربة التونسية فريدة من نوعها.[1]
2) قوة المعارضة والتخوف من الأحزاب الإسلامية : في هذه الفترة ونتيجة لفوز حركة النهضة ظهرت أحزاب معارضة متخوفة من سيطرة الأحزاب الإسلامية على الحكم مما أدى إلى شحن كل مؤيديها من أحزاب وأطراف شعبية للحيلولة دون بقاء الأحزاب الإسلامية في الحكم رغم التنازلات التي قامت بها حركة النهضة إلا أن المعارضة بقيت مصرة على رأيها وطالبت بتشكيل حكومة تكنوقراط وهو ما حدث فعلا مما عجل بنهاية المرحلة الإنتقالية والمصادقة على الدستور.
3) التحديات الأمنية: إن التحكم في منسوب التوتر السياسي بلغ أقصى درجاته بعد الإغتيالات التي حدثت، وعجز الحكومة المؤقتة على ضبط الوضع الأمني وخاصة الهجمات الإرهابية التي إزدادت في تلك الفترة، ونظراً لحساسية المرحلة والتخوف من أي إنتكاسة لمسار التحول الديمقراطي حاولت الحكومة

[1]– الرديسي حمادي ، بوخياطية رحاب ، **مرجع سابق**، ص 5.

إحتواء الأزمة والإستجابة لمطالب الشعب لتهدئة الأوضاع وإتمام المرحلة بسلام.[1]

4) عدم الثقة: حاولت الأحزاب السياسية تحسين صورتها من خلال التأكيد على أهمية إحترام أعراف العملية الديمقراطية والحرص على صيانة أسس بناء تونس بعد الثورة لكسب ثقة الشعب لأن غياب أحزاب قوية وحاملة لمضامين وحلول فعالة لن تجد إلتفاف حولها، لهذا كانت الركيزة الأساسية للأحزاب هي كسب ثقة المواطن لحشد قاعدة شعبية أكبر.

5) عزوف الشباب والمواطنين عامة عن المشاركة في العمل السياسي و الإنخراط بالأحزاب السياسية لا يعني رفضهم للنهج الذي تتخذه هذه الأحزاب للإستقطاب والتأطير ولكن أيضاً رفضهم أن يكونوا مجرد أصوات توظف في الإنتخابات أو من أجل تحقيق مصالح ضد الأفكار التي يحملونها عن الديمقراطية والحوكمة والشفافية.[2]

6) التحديات الإقتصادية والإجتماعية التي فشلت الحكومات في رفعها نظراً لتعاقبها لم تكن هذه الأخيرة قادرة على إنجاز مشاريعها لأنها لاتدوم مع غياب الإمكانيات والوقت فعدم إستقرار الحكومات عمق الأزمة الإقتصادية و الإجتماعية ومنع الدولة من إنجاز الإصلاحات المرتقبة حيث صرح رئيس الحكومة يوسف الشاهد أن نسبة المديونية إرتفعت إلى 60% من الدخل الإجمالي الخام، وعليه إشتغلت الحكومات في تهدئة الأوضاع السياسية و أهملت الجانب الإقتصادي مما أدى إلى ضعف الإقتصاد التونسي في تلك الفترة.[3]

---

[1]- عصام الدين الرجحي، "**لماذا يعزف الشباب التونسي عن المشاركة السياسية**"، www.moon.post.com تاريخ الإطلاع: 2019/06/08،الساعة: 19:42

[2]- حمادي الرديسي و عفيفة المناعي، "**هل تعاقب الحكومات يهدد المسار الديمقراطي في تونس**" أوت 2018 مبادرة الإصلاح العربي".www.arab.reform.net، تاريخ الإطلاع: 2019/03/02،الساعة:10:15.

7) توظيف المال السياسي: إن تنافس الأحزاب السياسية على الإنتخابات من خلال توظيف المال السياسي تولد شعور لدى الناخب بأن صوته في مزاد سوق إنتخابية حيث يخشى غالبية التونسيين من تزوير عقول الناخبين من خلال حملات إنتخابية غير نزيهة مما يؤدي إلى إستقطاب نحو الحزب صاحب المال الأضخم وهذا مـــا شكل تحدياً لدى الأحزاب التي لها موارد مالية محدودة يضعف قاعدتها الشعبية.[1]

8) محدودية تمثيل المرأة: يعتبر مبدأ المساواة و المناصفة الذي فرضته هيئة حماية الثورة 50% لرجال و 50% لنساء عكس عدم تكافؤ الفرص وأن النساء تصدرت 07% من القوائم.

[1]– أسماء نويرة،"**تونس الإنتخابات وماذا بعد**"، جانفي 2012. www.arab.reform.net ، تاريخ الإطلاع:2019/04/06 ،الساعة:23:10.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم تناوله في الفصل الأول، فإن الأسباب التي كانت المحفز الأول لنشوب مجموعة من الإحتجاجات في تونس حيث تعددت هذه الأسباب لتشمل جميع المجالات والتي زادت الطين بلة السياسة التي إنتهجها النظام السابق مما أثار غضب الشعب الذي عانى من التهميش والفقر والبطالة و إزدادت وتيرة الفساد السياسي والإداري والرشوة والمحسوبية إضافة إلى السياسة التنموية المجحفة جعلت من مناطق الجنوب أكثر تهميش وتراجع عجلة التنمية مما عجل بإحتجاجات عملية وشعبية إلى أن أسقط رئس النظام والمطالبة بتنحية كل بقايا النظام السابق من أجل إضفاء الديمقراطية وإرساء قواعد قانونية تعتمد على تحقيق أسس شرعية لإعادة بناء نظام ديمقراطي فعلي، والذي بدأ بإقرار التعددية مما خلف ولادة غير طبيعية للأحزاب سياسية والإعداد لإجراء إنتخابات نزيهة وشفافية تعكس إرادة الشعب والقطيعة مع الماضي حيث أفرزت هذه الإنتخابات العديد من المفاجآت أولها فوز حركة النهضة بالأغلبية وهو حزب إسلامي، والإئتلافات التي توالت مع الحكومات في المجلس الوطني التأسيسي كانت هذه المرحلة مرحلة حرجة للغاية وتم تجاوزها لوجود إرادة وثقافة سياسية عالية للقادة السياسيين لتخطي الأزمة ونظراً لقوة المعارضة في تغيير الحكومات تم تعيين حكومة تكنوقراط تخوف من سيطرة المجلس الوطني التأسيسي لتجاوزه المدة الإنتخابية حيث تمت المصادقة على الدستور الجديد بتاريخ:2014/01/26 والإعلان عن بداية مرحلة جديدة وهي الممارسة الفعلية لديمقراطية لأن المرحلة الإنتقالية كانت بمثابة اللبنة الأولى لولادة ديمقراطية فعلية والبدء بتطبيق الدستور والإعلان عن إنتخابات رئاسية وتشريعية.

الفصـــل الـــثـــانـــي
ديناميـة العمل الحزبي والبنـاء الديمقراطي بعد دستور 2014

شهدت تونس بعد 2011 محطات عديدة من أجل إنتقال ديمقراطي حقيقي وإضفاء طابع الشرعية وتحقيق أهداف الثورة حيث واجهت مرحلة صياغة الدستور عدة صراعات بين القوى السياسية أولها تجاوز المجلس التأسيسي مدته الإنتخابية والتأخر في إعداد الدستور وثانيها إشكالية تحديد طبيعة نظام الحكم برلماني أم رئاسي والذي تنتج عنه طبيعة العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية، والقضائية كما ظهرت خلافات حول إختصاصات رئيس الجمهورية إضافة إلى الخلاف القائم بين القوى العلمانية والإسلامية حول الهوية وهذا ما كلف أعضاء المجلس التأسيسي الكثير من الوقت والجهد و التحضير لهذا الدستور.

وعليه تضمن الفصل الثاني من الدراسة تحديد أهم ما جاء به دستور الجمهورية الثانية 2014 ودور الأحزاب في بلورة أهم بنوده، كذلك تطرقنا إلى قانون الأحزاب السياسية والتنقيحات التي طرأت عليه أما المبحث الثاني فتضمن الإنتخابات التشريعية، الرئاسية، البلدية والأداء الحزبي فيها، أما المبحث الثالث فهو عبارة عن طرح أهم المعيقات التي واجهت التجربة الإنتخابية وكيف تم التعامل معها، وهل أرست هذه العملية معالم البناء الديمقراطي .

المبحث الأول: محتوى الدستور التونسي الجديد 2014

تمت المصادقة على الدستور التونسي في 2014/01/26 بعد مرور قرابة سنتين ونصف وتم ختمه في 2014/01/27 ضمن جلسة علانية شارك فيها كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الوطني التأسيسي وبحضور شخصيات دولية كالسفراء ورؤساء مجالس النواب العربية والعالمية وممثلي المنظمات الدولية والحقوقية.[1]

ضم هذا الدستور 149 فصلاً مقسمة إلى 10 أبواب، تضمن الباب الأول التوطئة والتي شملت المبادئ العامة والتي إحتوت على 20 فصلاً أما الحقوق والحريات تضمنت 29 فصلاً، أما الباب الثالث المتعلق بالسلطة التشريعية تضمن 21 فصل والباب الرابع للسلطة التنفيذية قسم إلى قسمين الأول متعلق برئيس الجمهورية وإحتوى على 16 فصل أما القسم الثاني تعلق بالحكومة وضم 18 فصل، أما الباب الخامس تضمن السلطة القضائية شمل قسمين الأول تضمن القضاء العدلي و الإداري و المالي ضم 4 فروع والقسم الثاني تضمن المحكمة الدستورية تضمنت 7 فصول.

أما الباب السادس بعنوان الهيئات الدستورية المستقلة وله 5 أقسام وهي بالترتيب هيئة الإنتخابات، الإعلام، حقوق الإنسان، هيئة التنمية المحلية، وحماية حقوق الأجيال القادمة وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

أما الباب السابع خصص للسلطة المحلية وتضمن 12 فصل أما الباب الثامن تضمن معالجة الدستور ضمن فصلين أما الباب التاسع بعنوان الأحكام الختامية وتضمن 3 فصول والباب العاشر بعنوان الأحكام الإنتقالية ضم فصلين.

---

[1]– "**المجلس الوطني التأسيسي**" تاريخ الإطلاع: 2019/05/01 الساعة 22:16 www. wikpedia.org

المطلب الأول: المؤسسات الدستورية

إتخذ دستور تونس الجديد توجهاً برلمانيا في مجمله مجلسياً في عدد تفاصيله ورئاسياً في بعض قواعده[1]، وتعكس هذه التشكيلة خصائص مستلهمة من أنظمة مختلفة وعليه سنتطرق إلى أهم ما جاء به الدستور بالنسبة للمهام المخولة للسلطات الثلاث :

1) السلطة التشريعية:

إن الدستور التونسي 2014 أعطى صلاحيات واسعة للبرلمان من خلال الإختصاصات ووسائل الرقابة التي يمارسها على السلطة التنفيذية وخاصة على الحكومة، التي بدورها لها صلاحيات أوسع من الرئيس حيث ترجع السلطة الفعلية في الدولة في نهاية المطاف إلى مجلس نواب الشعب إذ يتمتع بالإستقلالية الإدارية والمالية[2]، وبإعتباره أول مجلس نيابي منتخب وإحدى ركائز الديمقراطية الناشئة التي يسعى الجميع إلى تحقيقها وتكريسها.

تمثل دوره بالأساس في سن القوانين لتطبيق الدستور وفرض و إحترام حقوق الإنسان ويتسع دوره ليشمل إرساء العديد من الإصلاحات الهيكلية و القطاعية والمصادقة على التشريعات الضرورية لإرساء المؤسسات الديمقراطية مثل المحكمة الدستورية ومجلس الأعلى للقضاء وما يثير الإهتمام في الفصل 60 أنه يقر بدور المعارضة كمكون أساسي في المجلس التشريعي، وهذا ما يمكنها من النهوض بمهامها في العمل النيابي وتضمن لها تمثيلية فاعلة في كل هياكل المجلس و أنشطته الداخلية والخارجية، كما تعتبر هذه الخطوة ضماناً ضد الإستبداد.[3]

---

[1]– الرائد الرسمي عدد 157 المؤرخ في 2014/02/10 المتضمن **دستور الجمهورية التونسية**،ص 3 .

[2]– حبيب قوبعة، "**قراءة في دستور الجمهورية الثانية**" www.walidelfchri.wordpress.com
الساعة 16:30،يوم 2019/06/13

[3]- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، **متابعة تطبيق الدستور التونسي**، ألمانيا 2016–2017، ص 19.

ومن إختصاصات المجلس المصادقة على القوانين ومنح الثقة للحكومة، وسحبها منها ومراقبتها، بالإضافة إلى إختصاصات تقريرية أخرى التي أوكلت للسلطة

التشريعية كإنتخاب أعضاء الهيئات الدستورية المستقلة. كذلك الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية حيث أرسى النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب رقابة برلمانية تمارسها اللجان الخاصة على نشاط الحكومة وذلك طبقاً للفصل 59 من الدستور، أما بالنسبة لإستقلالية السلطة التشريعية حددته المادة 52 مبدأ الإستقلالية المالية والإدارية لمجلس نواب الشعب بالإضافة إلى منحه صلاحية المصادقة على نظامه الداخلي.

لو نظرنا إلى إختصاصات وصلاحيات السلطة التشريعية (البرلمان) مجلس النواب وجدنا أن النظام يعتبر نظاماً برلمانياً، بإعتبار أنه يسن القوانين ويصادق عليها وله صلاحية الرقابة الشديدة على السلطة التنفيذية، أي أنه أساس النظام التونسي، وما يعكر الوضع أن البرلمان بدوره خاضع لهيمنة الأحزاب السياسية فإن لم يتم تكريس مبدأ الإنضباط الحزبي سوف تتراجع الديمقراطية التمثيلية وتتقلص مقومات سيادة الشعب التي يمارسها عبر ممثليه كما لا ننسي ظهور ما يسمى السياحة الحزبية مما قد يؤدي إلى غياب الوعي السياسي والشعور بالمسؤولية دون تغليب المصالح الحزبية وتقديم الإعتبارات الشخصية الضيقة على المصالح الوطنية لذلك فإن الإستقرار السياسي وإنسجام المؤسسات الدستورية ونجاعة العمل الحكومي وكذالك تكريس الحقوق والحريات وصيغ تطبيق الدستور مرتبط بنتائج الإنتخابات التشريعية وما ستفرزه تركيبة مجلس نواب الشعب وما سينتج عنه من تأثير على الإستقرار الحكومي وذلك من خلال مدى تجانس الأحزاب وتقارب أو تباين إيديولوجياتهم السياسية.

2) **السلطة التنفيذية:**

تضمن الباب الرابع من الدستور السلطة التنفيذية حيث وضح القسم الأول منه مهام رئيس الجمهورية وصلاحياته وطريقة إنتخابه أما القسم الثاني فحدد كيفية تعيين رئيس الحكومة وإختصاصاتها وطريقة تكوينها وإتخاذ قراراتها حيث نص الفصل 71 من

الباب الرابع على أنه يمارس السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية والحكومة يرأسها رئيس الحكومة.[1]

في إطار الدستور الجديد أصبحت السلطة التنفيذية، تتألف من قطبين أولهما رئيس الجمهورية المنتخب بالإقتراع العام والمباشر و الحكومة يشرف عليها رئيس الحكومة تختاره الأغلبية البرلمانية أو إئتلاف برلماني.

*** رئيس الجمهورية:**

ينتخب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب إنتخاباً عاماً حراً سرياً لمدة 5 سنوات إلا أن رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات محدودة تتعلق بسيادة الدولة بالإضافة إلى دوره التمثيلي إذ يختص بضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي المتعلق بحماية الدولة والتراب الوطني من التهديدات الداخلية و الخارجية بعد إستشارة رئيس الحكومة وهذا ما جاء به الفصل 77.

كما يقوم بتعيين رئيس الحكومة وذلك بتكليف مرشح الحزب السياسي أو الإئتلاف الإنتخابي المتحصل على أكبر عدد من المقاعد في مجلس نواب الشعب بتشكيل الحكومة حسب الفصل 89. وله صلاحية التعيينات و الإعفاءات في الوظائف العليا العسكرية والدبلوماسية والمتعلقة بالأمن القومي وتعيين محافظ البنك المركزي وذلك بعد إستشارة رئيس الحكومة.

*** الحكومة:**

مع صدور دستور تونس عرفت الحكومة تغيراً جذرياً نقلها من السلطة التقديرية المطلقة لرئيس الدولة في التعيين إلى الشرعية الديمقراطية القائمة على الإختيار الشعبي مع الإنتخابات التشريعية، وبالتالي أصبح رئيس الحكومة هو مرشح الحزب أو الإئتلاف الإنتخابي المتحصل على أكبر عدد من المقاعد لمجلس نواب الشعب وهو الذي يكلف

[1]- الرائد الرسمي عدد 157، **مرجع سابق**، ص16.

بإختيار باقي أعضاء الحكومة بإستثناء وزارتي الخارجية والدفاع اللتين يشير بخصوصهما.

وبعد نتائج الإنتخابات التشريعية التي تتحدد على أساسها الشخصية التي ستقود الحكومة، وفور إختيار مرشح الحزب الفائز لتشكيلة الوزارية تتقدم الحكومة أمام مجلس نواب الشعب لتعرض برنامج عملها وفي حالة منحها الثقة يتولى رئيس الجمهورية تسمية رئيس الحكومة وأعضائها حسب الفصل 89 فالحكومة مسؤولة عن ضبط وتنفيذ السياسة العامة لدولة أمام النواب حيث تتمثل وظيفتها في:

– المساعدة على ممارسة السلطة التنفيذية خاصة في مجال الدفاع والعلاقات الخارجية و الأمن الوطني والتهديدات الداخلية و الخارجية.

– ممارسة السلطة الترتيبة العامة ويصدر الأوامر الفردية التي يمضيها بعد مداولة مع مجلس الوزراء. [1]

*** السلطة القضائية:**

تعتبر السلطة القضائية مستقلة عن باقي السلطات وتضمن العدل وعلوية الدستور وسيادة القانون و حماية الحقوق والحريات حسب ما جاء به الفصل 102 من الدستور، إذ يحجر كل تدخل في سير القضاء حسب الفصل 111.

كما تساعد السلطة التنفيذية والتشريعية على رقابة تنفيذ القوانين المالية ومراقبة الميزانية ويوجد بها :

* **المجلس الأعلى للقضاء:** يتمتع هذا المجلس بالإستقلال المالي والإداري وتسير الذاتي وله أربعة هياكل وهي

- مجلس القضاء العدلي
- مجلس القضاء الإداري

[1]– الرائد الرسمي عدد 157، **مرجع سابق**، الباب الرابع.

- مجلس القضاء المالي
- الجلسة العامة للمجالس القضائية الثلاث حسب الفصل 112.

حيث يتمتع هذا المجلس بالإستقلال الإداري والمالي والتسيير الذاتي فهو يعد مشروع ميزانيته ويناقشه أمام اللجنة المختصة بمجلس النواب حيث يضمن السير الحسن للقضاء وتقترح الجلسة العامة الإصلاحات وتبدي الرأي في مقترحات مشاريع القوانين المتعلقة بالقضاء.

* **المحكمة الدستورية:** وهي هيئة مستقلة تتكون من إثنى عشر عضو ذو كفاءة لا تقل خبرتهم عن 20 سنة إذ يجدد ثلث أعضائها كل ثلاث سنوات حيث تختص بمراقبة دستورية

- مشاريع القوانين بناءاً على طلب رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة أو 30 عضواً من أعضاء مجلس نواب الشعب
- النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب الذي يعرضه عليها رئيس المجلس .
- مشاريع القوانين الدستورية التي يعرضها عليها رئيس مجلس نواب الشعب أو مراقبة إحترام تعديل إجراءات الدستور.

كما تمارس السلطة القضائية رقابة نسبية على السلطة التنفيذية حسب ما نص عليه الفصل 111 على أن تصدر الأحكام بإسم الشعب وتنفذ بإسم رئيس الجمهورية ويحجر الإمتناع عن تنفيذها وتعطيل تنفيذها دون موجب قانوني .

*** الهيئات الدستورية المستقلة:**

خصص جزء هام من الدستور لإحداث خمسة هيئات دستورية مستقلة إذ تعمل على دعم الديمقراطية وتتمتع بالشخصية القانونية والإستقلالية الإدارية والمالية وهي:

- هيئة الإنتخابات.
- هيئة الإعلام.
- هيئة حقوق الإنسان.

- هيئة التنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة.
- هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.[1]

تعمل هذه الهيئات على تنظيم العمل في بعض المجالات الحساسة خاصة الإنتخابات والإعلام بما يحول دون تدخل السلطة التنفيذية مما يكرس مبادئ الشفافية الديمقراطية.

ومن خلال ما سبق نجد أن الدستور أعطى أهمية لكل المؤسسات الدستورية حيث تم توزيع الإختصاصات تخوفاً من تضيق أو إحتكار أو سيطرة سلطة على أخرى ومنح الهيئات الدستورية المستقلة مهام خاصة بها لتخفيف الثقل على كاهل الدولة، إذ تم التأكيد على ضرورة التوازن بين السلط من خلال ضمان الفصل بينها وإستقلاليتها وتميزت هذه الأخيرة بالمرونة ولكنها ليست معزولة عن بعضها والتفاعل في ما بينها منظم تشريعياً وتنفيذياً وقضائياً بموجب آليات تمنح لكل سلطة التعامل مع أخرى ليبقى إحترام النصوص الدستورية وتتحقق دولة القانون وفق الأسس الديمقراطية البناءة.

المطلب الثاني: مشروع قانون الأحزاب السياسية ودورها في صياغة الدستور

كان للأحزاب السياسية والمجتمع المدني دور مهم في صياغة الدستور و ظهور جدل بين مختلف الأطراف السياسية حول مستقبل البلاد فالمحافظين: "حركة النهضة (الإسلامي) المتحالف مع المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل" وإتحاد الأحزاب التقدمية مثل الحزب الديمقراطي التقدمي والقطب الديمقراطي الحداثي، حزب العمال الشيوعي التونسي، وأفاق تونس، تبنوا القيم الإسلامية مقترنة بمكاسب الحداثة في حين طالبت الأحزاب الباقية إلى قيم الإنفتاح والحريات الشخصية حيث تم الإبقاء على البند الأول من دستور 1959. [2]

[1]– الرائد الرسمي عدد 157، **مرجع سابق**، الباب (5 ، 6).

[2] – **tunisia's constitutionl pros**: the road ahead, www.carnegieendowment.org, Dat 13/06/2019 11:52:00

وذلك بعد إستجابة اللجان المكلفة بإعداد الدستور للمطالب والإقترحات التي جاءت ضد المسودة الأولى للدستور، حيث تم الأخذ بعين الإعتبار جميع المطالب والتي شملت جميع فصول الدستور خاصة التي تتعلق بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتم التواصل إلى حل وسط، وتم الإتفاق على النهج التوافقي بداية بالديباجة وإعادة تأكيد الهوية العربية الإسلامية، الإنفتاح والحداثة والإهتمام البيئي وتم إغلاق الجدل حول الشريعة بشكل فعال وتم تأكيد الصفة المدنية بالرجوع إلى المواطنة وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين حيث تم إستبدال مصطلح التكامل بين الجنسين بمصطلح المساواة وهذا ما ذكرناه سابقاً، كما أجبرت التعبئة الإجتماعية القوية حزب النهضة على التخلي عن خطط كانت ترمي إلى دمج الشريعة كمصدر للقانون عدا ذلك تم الإتفاق على البنود الأخرى بدون صعوبات.[1]

*** الأحزاب السياسية:**

جاء في الباب الثاني من الدستور التونسي 2014 والخاص بالحقوق والحريات الفصل 35 على حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات مضمونة.

أما بالنسبة لقانون الأحزاب السياسية لازالت تونس تعمل بالمرسوم عدد 87 لسنة 2011 المتعلق بالأحزاب السياسية، حيث ينص فصله الأول على أنه يضمن هذا المرسوم حرية تأسيس الأحزاب السياسية والإنضمام إليها والنشاط في إطارها ويهدف إلى تكريس حرية التنظيم السياسي ودعم التعددية السياسية وتطويرها وإلى ترسيخ مبدأ الشفافية، في تسيير الأحزاب ومن الممكن تنقيح هذا المرسوم بموجب قانون أساسي حسب ما جاء به الفصل 65 من الدستور.[2]

لكن ظهرت عدة أراء حول تغيير المرسوم 87 والإبقاء عليه حيث اعتبر رئيس الحزب الإشتراكي "محمد الكيلاني" أن صدور القانون الجديد للأحزاب ضرورياً مشيراً إلى وجود

---

[1]– ألفارو فاسكونسيلوس و جيرالد ستانغ، **الإصلاح الدستوري في الأوقات الإنتقالية، مبادرة الإصلاح العربي**. بيروت، ماي 2014، ص ص(93– 94).

[2]– مرسوم عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 **يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية**.

ثغرات في المرسوم الحالي ومن الضروري مراجعته بشكل يدعم الحرية ومدنية الدولة وينظم الحياة السياسية و الأحزاب ويحدد مصادر تمويلها.

كما صرح رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية أن المرسوم 87 تم اعتماده من قبل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي في غياب أية صيغة تشاركية، وأقر بأنه لا بد من مراجعة المرسوم المنظم للأحزاب وغيرها من المراسيم التي صدرت في تلك الفترة وتكريس قيم الدستور الجديد من شفافية والحفاظ على السيادة والنظام الجمهوري كذالك ممثلة حزب النهضة للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة إعلانها إنسحابها إحتجاجاً على المصادقة على المرسوم 87.

رغم كل هذه التضاربات في الآراء حول سخط الموجه ضد المرسوم 87 إلا أنه كانت هناك نية حول تنقيح هذا المرسوم وهذا ما جاء به "مهدي بن غريبة" وزير العلاقة مع الهيئة الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان حول حساسية تعويض المرسوم بقانون في ظل الدستور الجديد لابد أن يكون محترما لدستور.[1] كما أعلن في 2016 أن وزارته تستعد لدراسة علمية لمعرفة واقع الأحزاب التونسية وأنشطتها وقوانينها الداخلية ومتطلباتها، وتعتبر هذه الدراسة إضافة إلى حوار مع الأحزاب بداية لإعداد نص قانون جديد للأحزاب في مدة زمنية تتراوح بين ستة أشهر إلى سنة.

وستكون أولوية المشروع حول التمويل العمومي والرقابة على التمويلات الحزبية بإعتبار أن التمويل الذي تطالب به الأحزاب نفسها يعد ضامناً لها ولديمقراطية و إستقلاليتها عن المال السياسي واللوبيات والمصالح وأن التمويل سيكون حسب تمثيلية كل حزب.

*** مشروع قانون الأحزاب السياسية:**

تضمن مشروع قانون الأحزاب السياسية 6 أبواب و 69 فصل تضمن الباب الأول المبادئ العامة والباب الثاني تأسيس الأحزاب السياسية والإنخراط فيها وينقسم إلى قسمين

[1]– المنظمة الدولية لتقرير عن الديمقراطية، **متابعة تطبيق الدستور التونسي وتجسيده على مستوي الإطار القانوني**، ألمانيا، ماي 2017، ص 9.

الأول يتعلق بتأسيس الأحزاب السياسية والثاني شروط الإنخراط فيها، أما الباب الثالث تضمن تسيير الأحزاب السياسية والرابع شمل تموين الأحزاب السياسية ومراقبتها والذي تضمن 19 فصل وقسم إلى قسمين الأول في تمويل الأحزاب والثاني في مراقبة الأحزاب، أما الباب الخامس بعنوان العقوبات وتضمن 16 فصل وأخيراً الباب السادس الذي تضمن أحكام إنتقالية، ومن خلال هذا المشروع وما جاء فيه نجد أنه جاء موسعاً ومفسراً وشارحاً للمرسوم 87 إضافة إلى التركيز على الباب الرابع والذي إختص في تمويل الأحزاب ومراقبتها إذ خصصت له أكبر عدد من الفصول وكيفية تمويل الأحزاب ومصادر تمويلها إضافة إلى الرقابة المالية على الأحزاب حيث جاء في الفصل 43 تخضع القوائم المالية للحزب لتدقيق سنوي وتتم مهمة مراقبة الأحزاب حسب معايير تدقيق تضبطها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية.[1]

أما بالنسبة للعقوبات نجد أن هذا المشروع ركز في مجمل العقوبات على العقوبات المالية وفي الأخير تم التطرق إلى مرسوم 87 وذلك في الفصل 68 حيث جاء فيها<< تدخل أحكام هذا القانون حيز النفاذ بعد سنة من تاريخ نشره بالرائد الرسمي ويلغي ويعوض من ذالك التاريخ المرسوم 87 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية والقانون عدد 33 المتعلق بالإمتيازات الجبائية المخولة لفائدة الأحزاب السياسية>>.[2]

رغم شمولية هذا القانون وتفصيله في طريقة عمل الأحزاب وتمويلها وفرض الرقابة عليها إلا أنه إلى حد الأن لم يتم المصادقة على مشروع قانون الأحزاب السياسية وبقي حبر على ورق حيث لازال العمل قائم بالمرسوم عدد 87.

[1]– مسودة مشروع قانون أساسي يتعلق **بتنظيم الأحزاب السياسية وتمويلها** www.negistation-securite.tn
تاريخ الإطلاع: 2019/05/07 الساعة 15:51

[2]– المرجع نفسه،ص7.

المبحث الثاني: الإنتخابات التشريعيـــة –الـــرئاسيـــة –البلـــديـــــة

تمكنت الأحزاب السياسية من تجاوز كل الحواجز و العراقيل التي واجهت جميع مراحل الإنتقال الديمقراطي وتوصلت بفضل التنازلات والحوار وسيادة العمل التوافقي إلى بعث المؤسسات الدستورية المختلفة وصولاً إلى صياغة الدستور وفي الوقت الذي أصدر فيه المجلس الوطني التأسيسي قانون أساسي يتعلق بالإنتخابات والإستفتاء عدد 2014/16 المؤرخ في 26 ماي 2014 وإنتخب نفس المجلس أعضاء الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات التي ستشرف على العملية الإنتخابية حيث تم تحديد مواعيد الإنتخابات التشريعية في 26 أكتوبر 2014 والرئاسية في 23 نوفمبر 2014.[1]

كما تم الإعلان عن الإنتخابات المحلية ما بين 04/29 و 2018/05/06.

تميزت الفترة التي أجريت فيها الإنتخابات التشريعية بالحرجة نظراً لتدهور الوضع الإقتصادي وهو ما أثر سلباً على الصعيد الإجتماعي، إضافة إلى الوضع الأمني الحساس والتخوف من الهجمات الإرهابية التي تنعكس سلباً على إنجاح التجربة الديمقراطية الناشئة.

المطلب الأول : الإنتخابات التشريعية والرئاسية 2014 ودور الأحزاب فيها

تعد الإنتخابات من بين مؤشرات المشاركة السياسية، على الرغم من اختلاف دلالاتها ونتائجها واعتبرت الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس نهاية لأغلب الأزمات السابقة كالتخوف من عودة الإستبداد وسيطرة المجلس التأسيسي.

أولاً: الإنتخابات التشريعية 2014:

بعد الإعلان عن موعد الإنتخابات التشريعية بدأت الأحزاب السياسية التونسية لتحضير لهذا الإستحقاق الإنتخابي في ظل أوضاع إقتصادية صعبة، مما جعلها الرهان الأهم في

[1]– الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 32 المؤرخ في: 2015/04/21، المتعلق **بالهيئة العليا المستقلة للإنتخابات**، ص993.

عملية إستقطاب وتحديد ميول الناخبين وإختياراتهم، فمعظم الأحزاب وضعت برامج إقتصادية ضمن حملاتها الإنتخابية، وتناولت فيها البطالة والفقر والتنمية الجهوية حيث راهنت الأحزاب السياسية الكبرى على الإستحقاق التشريعي بالإعتماد على البرامج الإقتصادية، وإستعانت بالخبراء الإقتصادين من أجل بلورة خطة إنقاذ إقتصادية هدفها جذب عدد أكبر من الناخبين بداية بحزب نداء تونس.

- **نداء تونس:** الحزب الجديد والأبرز في إنتخابات أكتوبر 2014 حيث إستطاع في فترة قصيرة منذ إنطلاقته في جويلية 2012 أن يفرض نفسه كأهم حزب على الساحة السياسية في البلاد، إذ إعتمد في حملته الإنتخابية على الجانب الإقتصادي حيث إستنجد بـــ 200 خبير إقتصادي لوضع الخطوط العريضة لبرنامجه الإقتصادي لإنقاذ البلاد وإعتمد في حملته على إستراتيجية العمل الميداني.
- **الجبهة الشعبية:** طرحت من خلال برنامجها الإنتخابي العديد من النقاط تمحورت بالأساس حول المديونية والإستثمار وتدعيم دور الدولة في الإستثمار، وتخصيص منح البطالة حيث أكد مرشح الجبهة "رضا الغربي" على أن أهم محور في برنامجه الإنتخابي هو حل الدولة التونسية للمشاكل المادية للطلبة، إذ إعتمد هذا الحزب في حملته على الإجتماعات والإتصال المباشر مع الناخبين.
- **حركة النهضة:** فمن بين الوعود التي طرحتها ضمن حملتها الإنتخابية تتعلق بإعادة النظر في القانون الجبائي ومحاربة التهرب الضريبي والبدء في الإصلاحات الهيكلية

لمختلف القطاعات ومسألة الأجور في القطاعين العام والخاص.[1]

وإعتمد مرشح حركة النهضة حبيب للجمي في حملته الإنتخابية على التجمعات الميدانية ووسائل التواصل الإجتماعي وذلك لسهولة إيصال المعلومة وجذب عدد

[1]– **الإنتخابات التشريعية قراءة في الوعود الإقتصادية للأحزاب المتصدرة للمشهد السياسي**،www.nawaat.org

تاريخ الإطلاع: 2019/06/13، الساعة 20:35

أكبر من الناخبين خاصة في الخارج كما عمدت معظم الأحزاب إلى التركيز على إستخدام التكنولوجيا الحديثة لتغطية فعاليتها الإنتخابية.

والتسويق لبرامجها حيث إستخدمت حركة النهضة طائرات بدون طيار لتغطية مهرجاناتها الإنتخابية.[1]

قامت معظم الأحزاب بإنتاج مقاطع فيديو عالية الجودة لتسويق لبرامجها ومشاريعها وجذب عدد أكبر من الناخبين.

تم تحديد عدد مقاعد مجلس نواب الشعب 217 مقعداً منها 199 مقعد مخصصة لدوائر الإنتخابية بالتراب التونسي و 18 مقعد لدوائر الإنتخابية في الخارج .

حيث بلغ عدد القوائم المرشحة للإنتخابات التشريعية 1393 قائمة موزعة حسب الجدول:

الجدول رقم 02: عدد القوائم المرشحة لمجلس النواب في الداخل

توزيع القوائم في الداخل		النسبة المئوية
الحزبية	729	%59,85
إئتلافية	140	%11,49
مستقلة	349	%28,65
المجموع	1218	%100

المصدر: الحناشي عبد اللطيف ، "**تونس الإنتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة**"، مركز الجزيرة للدارسات، قطر، 2014، ص4.

جاءت هذه القوائم بعد أن تم إسقاط 175 قائمة منها 79 قائمة حزبية و12 إئتلافية و84 قائمة مستقل، أما إجمالي المرشحين لعضوية مجلس النواب بلغ 15652 مرشحا يتنافسون على 217 مقعد أي ما يعادل 72 مترشح يتنافس على مقعد واحد، وتوزعت القوائم المترشحة بين حزبية وائتلافية ومستقلة.

[1]– **حملة إنتخابية ناجحة ومفاجئة لحركة النهضة،** www.noonpost.com تاريخ الإطلاع 2019/06/13 الساعة 21:18.

1- القوائم الحزبية:

- **حركة النهضة:**

تميزت قوائمها بالتنوع الإجتماعي والوظيفي حيث ضمت مرشحين من جميع الفئات والمستويات والذي قدم قوائم في كل الدوائر الداخلية والمهجر.

إذ يعتبر هذا الحزب من أكثر الأحزاب تنظيماً وصلابة والإنتشار الجغرافي رغم ذلك فإن حجمه سيتقلص بعد ظهور منافسين أقوياء وكذلك نتيجة للهجمات التي شنت ضده في الفترة الإنتقالية.[1]

أما بالنسبة للأحزاب التي كان لها ثقل في المجلس الوطني التأسيسي إجتاحت أغلبها موجة من التصدعات والإنشقاقات داخلها مثل:

- **حزب المؤتمر من أجل الجمهورية:**

بعد الإنسحابات الكبيرة لقياديه وممثليه بالمجلس الوطني التأسيسي جراء تحالفه مع حركة النهضة، أسس المنشقون عنه حزبين هما حركة وفاء والتيار الديمقراطي حيث قدم في 33 دائرة وشملت قوائمه العديد من الشرائح خاصة الشباب.[2]

- **حزب التكتل:**

كذلك عرف هذا الحزب إنسحاب معظم قياديه رغم ذلك قدم 27 قائمة في داخل الوطن و 6 في الخارج كما ترأست المرأة 5 قوائم.

2- الحزب الجمهوري:

تراجع دور هذا الحزب جراء ظاهرة الإنسحاب التي شملت جل الأحزاب حيث قدم قوائم في كل جهات الوطن.

---

[1]- الحناشي عبد اللطيف ،**مرجع سابق**، ص ص(5،6)

[2]- **إنشقاقات الأحزاب التونسية منذ الثورة تحالفات من ورق**، www.alaraby.co.uk ،تاريخ الإطلاع 2019/06/13، الساعة 12:04.

- **الأحزاب الجديدة:**

- **حزب نداء تونس:** ضم هذا الحزب العديد من التيارات غير المتجانسة من نقابيين ويساريين وقدماء التجمعيين والدستوريين حيث عمل على تحقيق توازن سياسي وجماهيري جاء هذا الحزب مناهض لحركة النهضة، وتمكن من تكوين قاعدة شعبية كبيرة إستغل هذا الحزب الأزمة التي حدثت في حكومتي الترويكا و حمل حزب النهضة مسؤولية إنتشار ظاهرة الإرهاب حيث نجح في تشكيل قوائم في كل الدوائر 27 في الداخل و 6 في الخارج.
- **التيار الديمقراطي:** هو الحزب الذي إنشق عن حزب المؤتمر إذ تمكن من تقديم في 32 دائرة إنتخابية 27 في الداخل و 5 في الخارج.
- **حزب التحالف الديمقراطي:** إنشق هذا الحزب عن الحزب الجمهوري الذي قدم 30 قائمة في الداخل و 4 في الخارج.
- **حركة الوفاء:** وهي منشقة عن حزب المؤتمر وقدمت قوائمها في كل الدوائر الداخلية والخارجية.
- **حزب الحركة الدستورية:** ضم هذا الحزب مسؤلين وقياديين سابقين في نظام بن علي وممثلين لحزب التجمع الدستوري المنحل حيث خاض هذا الحزب الإنتخابات التشريعية بـــ 23 قائمة في 33 دائرة داخل البلاد وخارجها وأهم ما ركز عليه هذا الحزب في حملته إستغلاله لقضية الإرهاب ونادى بالمحافظة على الأمن كذلك التشغيل والإستثمار خاصة في المناطق الداخلية.
- **القوائم الإئتلافية:** بلغ عدد القوائم الإئتلافية 140 قائمة داخل الوطن ومن أبرز هذه الإئتلافات والتحالفات هي:

1) **الجبهة الشعبية:** ضمت أحزاباً يسارية وقومية ومستقلين وبعض الجمعيات نالت الجبهة النصيب الأوفر من رئاسة القوائم وتمكنت من تقديم 27 قائمة في الداخل و6 في الخارج.

2) تيار المحبة: قدم هذا الحزب قوائم إئتلافية في كل الدوائر في وقت قياسي ويعود ذلك إلى برنامجه الإنتخابي الذي إعتمد على الصحة المجانية ومنح منحة للبطالين ومجانية النقل للمسنين.

3) تكتل المبادرة الوطنية الدستورية: كان يضم هذا التكتل 9 أحزاب منصهرة داخله، انسحب 3 أحزاب وهي حزب زرقاء اليمامة، الخيار الثالث، حزب تونس الغد، قدم هذا الحزب ترشحه في 32 دائرة انتخابية، ترشح مع الحركة الدستورية ضمن قائمة إئتلافية وترأست قوائمه 4 نساء.

4) الإتحاد من أجل تونس: ضم هذا التحالف 3 أحزاب حزب المسار الديمقراطي الإجتماعي وحزب العمل الوطني الديمقراطي، حزب نداء تونس، كان أساسه تعديل موازين القوى لتجنب تشتت أصوات الديمقراطيين حيث إنسحب حزب نداء تونس الذي تقدم كمرشح بصفة منفردة في الإنتخابات التشريعية، قدم هذا الإتحاد قوائمه في 32 دائرة إنتخابية.

5) الجبهة الوطنية للإنقاذ: شملت 6 أحزاب ومنظمة مدنية وقدمت قوائمها في 16 دائرة إنتخابية كما أعربت عن إستعدادها لدعم حزب الإتحاد من أجل تونس في بقية الدوائر.

أعتبرت هذه التحالفات محدودة نظراً لضعف شعبيتها بإستثناء الجبهة الشعبية التي لها إنتشار لا بأس به يعول عليه في أن تحصل على نصيب معتبر من المقاعد.

6) القوائم المستقلة: بلغ عدد القوائم المستقلة 349 قائمة وإنتشرت في المناطق التي تعاني من الفقر و التهميش حيث قدمت في القصرين 31 قائمة أما سيدي بوزيد 27 قائمة و9 قوائم في سوسة و2 في نابل ونظراً لحساسية الوضع الإقتصادي ولجوء هذه القوائم إلى المناطق المهمشة يرجح حصولها على مقاعد في البرلمان.[1]

[1]- الحناشي عبد اللطيف ، **مرجع سابق**، ص ص (7،11).

بعد الزخم الذي أثارته هذه الإنتخابات من تنوع في الحملات والوسائل والبرامج وتوظيف الذكاء السياسي من خلال إستغلال الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لكسب أكبر عدد من المقاعد في البرلمان .

تميزت هذه الإنتخابات بالشفافية والنزاهة والديمقراطية ووجود العديد من النشطاء والمراقبين والملاحظين لسير العملية الإنتخابية حيث أفرزت الإنتخابات التشريعية التي أجريت في 28 أكتوبر2014 العديد من المفاجآت وإنقلبت موازين القوى في الساحة السياسية، حيث بلغت نسبة المشاركة فيها في حدود 70% من المسجلين وحازت نسبة تسجيل المرأة في الإنتخابات 2014 50,5% مقارنة بإنتخابات 2011 التي بلغت 45% وقد أسفرت على النتائج التالية:

الجدول رقم 03: نتائج الإنتخابات التشريعية وعدد المقاعد

الحـــــــــزب	عدد المقاعد	النسبة المئوية
نداء تونس	85	%39,17
حركة النهضة	69	%31,79
الإتحاد الوطني الحر	16	%7,37
الجبهة الشعبية	15	%6,91
أفاق تونس	8	%3,78
المؤتمر من أجل الجمهورية	4	%1,84
حزب المبادرة	3	%1,38
التيار الديمقراطي	3	%1,38
حركة الشعب	3	%1,38
تيار المحبة	2	%0,92
الحزب الجمهوري	1	%0,46
مجد الجديد	1	%0,46
حركة الديمقراطيين الإشتراكيين	1	%0,46
التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	1	%0,46
رد الإعتبار	1	%0,46
صوت الفلاحين	1	%0,46
التحالف الديمقراطي	1	%0,46

الجبهة الوطنية للإنقاذ	1	%0,46
نداء المهاجرين بالخارج	1	%0,46
	217	%100

المصدر: – بن حته إلياس وآخرون، **إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي دول المغرب العربي نموذجاً.** المركز الديمقراطي العربي لدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية ،ط2،المانيا،2018، ص ص(164،165).

تمكن حزب نداء تونس من الفوز بالأغلبية النسبية (39,17%) بالرغم من أنها أول مشاركة إنتخابية له ويعود سبب فوزه لإستغلاله لأخطاء حكومة الترويكا وحركة النهضة إضافة إلى أعضائه من جميع المشارب وإستغلاله للوضع الإقتصادي والأمني في تلك الفترة يليه حزب النهضة الذي تراجعت شعبيته بعد الجدل الذي حدث في فترة المجلس الوطني التأسيسي حيث تراجع من 89 مقعد إي بنسبة 41% إلى 69 مقعد بنسبة 31,79% يليه الإتحاد الوطني الحر شارك هذا الحزب في إنتخابات 2011، وتحصل على مقعد واحد لكن تجربته السابقة ساعدت في فوزه في الإنتخابات التشريعية بـــ 16 مقعداً متجاوزاً بذلك أغلب الأحزاب التاريخية.

أما المرتبة الرابعة كانت من نصيب الجبهة الشعبية رغم ما واجهته من إنشقاقات وتمكنت من الحصول على 15 مقعد، يليها حزب أفاق تونس وهو حزب ليبرالي يضم عدد لا بأس به من الشباب والكفاءات والذي تحصل على 8 مقاعد، أما التيار الديمقراطي، حركة الشعب وحزب المبادرة تحصل كل واحد على حدى على 3 مقاعد، وتحصل تيار المحبة على مقعدين، بينما تحصل كل من الأحزاب التالية على مقعد واحد في البرلمان وهم الحزب الجمهوري، حزب مجد الجديد، حركة الديمقراطيين الإشتراكيين، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، حزب رد الإعتبار، صوت الفلاحين، التحالف الديمقراطي، الجبهة الوطنية للإنقاذ، نداء المهاجرين بالخارج.

وعلى الرغم من وجود تشكيلة متنوعة من الأحزاب ووجود حزبين متحصلين على أغلب المقاعد إلا أنه إختلف الوضع سنة 2016 بعد إنقسام حزب نداء تونس وإستقالت 22 نائب

وكونوا كتلة حرة وبالتالي أصبحت كتلة حركة النهضة الأكبر في مجلس النواب وبالتالي فإن التغيرات تطرأ من حين إلى أخر في إنتماءات النواب.[1]

ثانياً: الإنتخابات الرئاسية 2014:

أعتبرت هذه الإنتخابات نهاية للإنتقال الديمقراطي في تونس ومدخلاً لترسيخ مبادئ الديمقراطية حيث تم الإعلان على موعد الإنتخابات الرئاسية يوم 23 نوفمبر 2014 داخل الوطن وأيام 21 و 22 و23 نوفمبر 2014 بالخارج.[2]

حيث تم فتح الترشح للإنتخابات الرئاسية يوم 8 سبتمبر 2014 وأغلق يوم 22 سبتمبر 2014، قررت حركة النهضة عدم تقديم مرشحاً لها وفضلت تدعيم أحد المرشحين السيد المنصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بإعتباره الأقرب لحركة النهضة وعمل معها في إطار الترويكا وقد قدم 70 شخص ملف ترشحهم قبلت الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات 27 مترشحاً ورفضت 41 و إنسحب 2.

وبلغت نسبة المشاركة 62% وأفرزت فوز المترشحين الباجي قايد السبسي بنسبة 39% من الأصوات و يليه منصف المرزوقي بنسبة 33% مما إستدعى المرور إلى دور ثاني حيث بلغت نسبة التصويت 59% حيث فاز الباجي قايد السبسي رئيس حزب نداء تونس بالرئاسة بنسبة 55,59% أمام منافسه المنصف المرزوقي بنسبة 44,31%.[3]

بعد الإعلان عن أن الباجي قايد السبسي رئيساً للجمهورية التونسية أدى اليمين الدستوري يوم 31 ديسمبر 2014. [4]

حيث عين السيد الحبيب الصيد رئيساً للحكومة والذي بدوره كلف بتشكيل الحكومة الجديدة والتي بدورها أقصت حركة النهضة من الحكومة، وظهر جدل بين مؤيد ومعارض لوجود

---

[1]– **مجلس نواب الشعب تونس**، www.ar.wikipedia.org يوم 2019/06/13 الساعة 14:00

[2]– الرائد الرسمي عدد 32 المؤرخ في 2015/04/21، **المتعلق بالهيئة العاليا المستقلة للإنتخابات**، ص 993

[3]– **الإنتخابات الرئاسية التونسية2014**، www.ar.wikipedia.org يوم 2019/06/13 الساعة 13:03

[4]– طيبوس عمر وآخرون، **الإنتخابات المحلية ودورها في ترشيح الديمقراطية بالدول المغاربية**. المركز الديمقراطي العربي لدراسات الإستراتيجية و السياسية، والإقتصادية، ألمانيا، 2019، ص 111.

النهضة في الحكومة وعليه لم تمنح الثقة لحكومة الحبيب الصيد لعدم وجود حركة النهضة وتم إعادة تشكيل الحكومة من جديد وتضمنت حزب نداء تونس، حركة النهضة، حزب أفاق تونس إضافة إلى أحزاب أخرى.

حيث أوكلت لحركة النهضة وزارة التشغيل بالإضافة إلى منصب كاتب دولة للمالية و للإستثمار والصحة في حين أوكلت وزارتي الدفاع والعدل إلى المستقلين المؤيدين لتكتل نداء تونس.[1]

وبعد إعلان الرئيس باجي قايد السبسي عن إمكانية تكوين حكومة وحدة وطنية لصعوبة المرحلة حيث تم سحب الثقة منها وتشكيل حكومة جديدة بقيادة يوسف الشاهد في 20 أوت 2016 .

المطلب الثاني: الإنتخابات البلدية 2018 ودور الأحزاب فيها:

تأجلت الإنتخابات البلدية عدة مرات وذلك بسبب عدم توافق بين الأطراف السياسية حول قانون الإنتخابات المحلية إذ تم تأجيل التصويت عليه أكثر من مرة حيث كان مقرراً إجراء الإنتخابات البلدية في أكتوبر 2016 وتم تأجيله إلى 26 مارس 2017 مما أثار قلق المجتمع المدني والهيئة العليا المستقلة للإنتخابات حيث تم الإعلان عن إجراء الإنتخابات البلدية بموجب الأمر الرئاسي 254 سنة 2017 المتعلق بدعوة الناخبين لإنتخابات بلدية حيث بلغ عدد البلديات 350 بلدية موزعة 24 ولاية و 27 دائرة .[2]

[1]– بن حته إلياس ، **إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي دول المغرب العربي نموذجاً ، مرجع سابق** ،ص 167.

[2]-أسماء نويرة،"**الإنتخابات البلدية في تونس ترسيخ للممارسات الديمقراطية**"، مبادرات الإصلاح العربي، يوليو2018 www.arab.reform.net تاريخ الإطلاع: 2019/04/06 ،الساعة:20:30، ص2.

وتنافس خلالها 53668 مرشحاً ضمن القوائم التالية:

الجدول رقم 04: عدد القوائم المترشحة للإنتخابات البلدية 2018

نوع القوائم	عدد القوائم
قوائم حزبية	1055
قوائم إئتلافية	159
قوائم مستقلة	860

المصدر:وحدة الدراسات السياسية، **الإنتخابات البلدية بتونس النتائج والتداعيات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018، ص1.

غطت حركة النهضة جميع الدوائر الإنتخابية، أما حزب نداء تونس ترشحت قوائمه في 345 دائرة بينما تمكن باقي الأحزاب أكثر من 69 دائرة أما القوائم المستقلة شملت معظم الدوائر الإنتخابية .

شهدت الإنتخابات البلدية التي أجريت يوم 06 ماي 2018 تراجع في نسبة المشاركة والتي بلغت 33,7% حيث أفرزت الإنتخابات على النتائج التالية:

الجدول رقم 05: نتائج الإنتخابات البلدية 2018.

الأحزاب	النسبة
حركة النهضة	%28,64
حزب نداء تونس	%20,83
التيار الديمقراطي	% 4,19
الجبهة الشعبية	%3,95
تحالف الإتحاد المدني	%1,77
مشروع تونس	%1,44
الحزب الدستوري	%1,38
حراك تونس الإرادة	%1,33
حركة الشعب	%1,33
أفاق تونس	%1,06
حركة بني وطني	%0,5
حزب المبادرة	%0,36

حزب البناء الوطني	%0,23
الحزب الإشتراكي	%0,19
الإتحاد الشعبي الجمهوري	%0,15
تحالف إئتلاف القوى الديمقراطية	%0,07
تنظيم الأجيال	%0,06
حزب صوت تونس	%0.06
الحركة الديمقراطية	%0,04
حركة النضال الوطني	%0,04
حزب اللقاء الديمقراطي	%0,03
حركة تونس أولاً	%0,02
حركة المستقبل	%0,01
حركة الخضر لتقدم	%0,01
القائمات المستقلة	%32,27

المصدر: وحدة الدراسات السياسية، **الإنتخابات البلدية بتونس النتائج والتداعيات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018، ص ص(1،3).

أفرزت الإنتخابات البلدية مشهداً تعددياً كرس التنوع في الأحزاب السياسية فعلى الرغم من تصدر حركة النهضة ونداء تونس إلا أنه ظهرت على الساحة السياسية قوى حزبية ومدنية جديدة حيث حصل حزب التيار الديمقراطي على مراتب متقدمة في معظم البلديات بالرغم من حداثة تأسيسه كما حافظت الجبهة الشعبية على حضورها المعتبر، بالرغم من محدودية قوائمها 120 قائمة أما بالنسبة للقوائم المستقلة فتصدرت نتائج الإنتخابات بفوزها بنسبة 32% أي ما يعادل 2376 مقعد إستفادت هذه القوائم من سخط المواطنين على الطبقة السياسية الحاكمة والمعارضة حيث قدمت نفسها بصورة مستقلة لعدم إستفائها لشروط الترشح في القوائم الحزبية خاصة مبد التناصف لكن هذا لم يمنعها من جذب أكبر عدد من المصوتين مما يفسر أن البرامج الإنتخابية لعبت دور مهم في جذب المواطن التونسي على الرغم من حداثة المترشحين.

وعليه فإن الإنتخابات البلدية وضعت لبنة جديدة في بناء حوكمة محلية وتكريس اللامركزية والديمقراطية والتشاركية وتفعيل عمل الجماعات المحلية لتلبية حاجات المواطنين بشكل يجعلهم يدركون مدى نجاعة الفعل الإنتخابي ودور الجماعات المحلية في

التخفيف من وطأة الأزمة المعيشية وتحقيق تنمية محلية، وهذا ما يجعل القادة السياسيين يسعون لتحقيق إضافة لضمان رصيد يؤهلهم لخوض إستحقاق للإنتخابات المقبلة الإنتخابات التشريعية المزعم إجرائها في 06 أكتوبر 2019 و الرئاسية في 29 نوفمبر 2019.[1] وكسب المزيد من التأييد بالفوز في هذه الإنتخابات.

[1]– **الإنتخابات التشريعية والرئاسية 2019**. www.ar.wikipedia.org تاريخ الاطلاع: 2019/06/13 الساعة 19:35

المبحث الثالث: معيقات العمل الحزبي في ترسيخ البناء الديمقراطي في تونس

لقد حققتت تونس في إنتقالها السلمي نحو الديمقراطية نجاحا ملموسا، إلا أن هذا المسار لم يخلو من التحديات التي جعلت من الفاعلين السياسيين رغم إختلاف توجيهاتهم وإيديولوجياتهم يؤمنون بالعمل الجماعي لإيجاد حل سلمي يدفع بالنظام السياسي نحو مسار ديمقراطي بناء وعليه من أبرز المعيقات التي واجهت العمل الحزبي وتجربة البناء الديمقراطي في تونس هي:

1. تدهور الوضع الإقتصادي الذي لم تستطع تونس إلى الآن تحسينه بسبب الإرث الذي خلفه نظام بن علي وتعاقب الحكومات في الفترة الإنتقالية لم يسمح بتطبيق الحكومات لبرامجها وكذلك عجزها عن تحقيق تنمية إقتصادية تحقق ولو تحسن طفيف لرفع مستوى دخل المواطن التونسي.[1]
2. تدهور الوضع الإجتماعي: حيث نجحت تونس في وضع اللبنات الديمقراطية وبناء المؤسسات السياسية لكنها لا تزال تواجه صعوبات في تحسين الوضع الإجتماعي نتيجة للوضع الإقتصادي الصعب ولم تستطع مواجهته لضرر الكبير الذي لحق بكل فئات المجتمع التونسي خاصة الفئات المهمشة والفقيرة في الجنوب التونسي.
3. ظاهرة الإرهاب: حيث أفرزت الهجمات الإرهابية في تونس وخاصة بعد إغتيال رموز النظام والهجمات المتفرقة في معظم مناطق تونس مما أحدث إرباكاً في الوضع السياسي و الإجتماعي إضافة إلى الهجمات التي حدثت قبل الإنتخابات التشريعية 2014 كمحاولة لتعطيل الإنتخابات وإخافة المواطن التونسي.

[1]– حبيب قوبعة، **مرجع سابق**، ص 4.

4. نمط الإقتراع الذي إتبعته تونس لا يسمح إطلاقاً بإفراز أغلبية حكم مريحة مما يشكل خطر في مرحلة الترسيخ الديمقراطي نظراً لوجود أحزاب فتية لا تملك خبرة العمل السياسي مما يخلق هشاشة في أداء النظام السياسي التونسي.
5. إن ما جاء به دستور 2014 ومزجه بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي أمر في منتهى الدقة إذ يتطلب الإلمام بكل آلية يعتمدها كل نظام بغرض التنسيق وتحقيق الإندماج بين الآليات لتكون في مجملها منظومة متكاملة ومترابطة أما إذا كان المزج لا يحقق توازن فعلياً بين السلط فإن تركيبة النظام السياسي التونسي من شأنها تثير إشكالات عملية تنعكس سلباً على السير الطبيعي والمتناسق للسلط في الدولة.[1]
6. التصادم الذي حدث بين رأسي السلطة التنفيذية رئيس الحكومة يوسف الشاهد ورئيس الجمهورية باجي قايد السبسي حيث حاول هذا الأخير حل الحكومة نتيجة لتمريرها لبعض القوانين دون إستشارته مما أثار حفيظة الرئيس، لكن صلاحياته المحدودة لم تسمح له بإقالة رئيس الحكومة نظراً لأن مجلس النواب منحه الثقة مما خلق أزمة بين رأسي السلطة التنفيذية حيث أعلن رئيس الجمهورية التونسي عن رغبته في تعديل دستور2014 من شبه برلماني إلى شبه رئاسي وإعطاء صلاحيات أوسع لرئيس مما أثار جدل في الوسط السياسي والقادة السياسيين بين معارض ومؤيد.[2]
7. عملت الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين في تونس إلى تغليب منطق الإتزان على الرديكالية والوفاق على الصراع وتغليب النزعة التوافقية بين مختلف الأطراف السياسية من إسلاميين وعلمانيين وإصلاحيين وهذا ما خفف من حدة الصراع في المرحلة ما بين 2011 إلى غاية الإعلان عن الدستور الجديد وإجراء الإنتخابات التشريعية وإرساء معالم البناء الديمقراطي في تونس.

---

[1]– عبد الرحمن سلامة، **مرجع سابق**، ص 213.

[2]- وحدة الدرسات السياسية، **إنهاء التوافق في تونس تحد جديد يعرقل الإنتقال الديمقراطي**. المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، قطر، 2018، ص1.

وعليه رغم المعيقات التي لا تخلو منها أي تجربة وليدة فإن الديمقراطية في تونس كانت و لازالت رغبة ملحة في نفوس الشعب والقادة السياسيين ترجمت من خلال أداء الأحزاب في العمل السياسي و التوفقات و الإئتلافات والمشاركة السياسية والحوار البناء للوصول إلى حلول أنقذت النظام التونسي من المطبات و الأزمات التي واجهتها وهذا ما ساعد على السيرورة السلمية للعمل السياسي يحملت في طياتها كل مقومات الديمقراطية ووضعت اللبنات الأساسية للبناء الديمقراطي.

خلاصة الفصل الثاني

بعد الجدل الذي حدث حول إعداد مسودة الدستور إلا أنه تم تذليل هذه الصعاب والأخذ بعين الإعتبار كل الآراء والإنتقادات التي وجهت لمسودة الدستور الأولى والثانية، تم الإعلان عن المصادقة على الدستور في 2014/01/26 الذي جمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني حيث جعل السلطة التنفيذية تتألف من قطبين، رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة وهذا ما حد من سلطات رئيس الجمهورية و أصبح دوره تمثيلي إذ تعتبر صلاحيات رئيس الحكومة أوسع من رئيس الجمهورية أما بالنسبة للسلطة التشريعية فمنحت لها صلاحيات أوسع بإعتبار أن النظام يميل بشكل أكبر لنظام البرلماني كما تضمن الدستور الفصل بين السلطات وإستقلالية القضاء، ركز الدستور في أول ديباجته أن تونس دولة مدنية تقوم على مبادئ المواطنة وإرادة الشعب وعلوية القانون حيث لاقى هذا الدستور إستحسان جميع شرائح المجتمع من أحزاب وفاعلين سياسيين والمواطنين.

كما أقر الدستور حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات لكن بدأ العمل في إنشاء قانون أحزاب سياسية جديد بعد الجدل حول المرسوم 87 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية لكن لم يتم المصادقة عليه وبقي العمل بالمرسوم 87 إلى الأن.

وبعد الإعلان عن الإنتخابات التشريعية البرلمانية والرئاسية في 2014 كانت الأحزاب السياسية لها دور نشط ضمن الحملات الإنتخابية والتي أفرزت عن فوز حزب نداء تونس ثم جاء بعده حزب حركة النهضة الذي تراجع دوره بسبب إستغلال المعارضة للجانب الإسلامي و الوضع الإقتصادي والأمني الحرج، أما الإنتخابات الرئاسية التي ترشح لها 27 مترشح إكتفت حركة النهضة بدعم المترشح المستقل المنصف المرزوقي الذي فاز بالدور الأول مع الباجي القايد السبسي لكن في الدور الثاني تم الإعلان عن فوز الباجي قايد السبسي بنسبة 55,69% أما منصف المرزوقي بنسبة 44,31%.

وتم الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة بقيادة الحبيب الصيد ثم بعد ذلك تم تكوين حكومة وحدة وطنية بقيادة يوسف الشاهد، وبعد الإعلان عن الإنتخابات البلدية برز حضور كبير لمختلف الأحزاب والقوائم الإئتلافية المستقلة حيث كان النصيب الأكبر للقوائم المستقلة

يليها حركة النهضة ثم نداء تونس وعليه نخلص إلى أن العمل الحزبي في تونس أخذ منحنى جديد من خلال إكتسابها خبرة في العمل السياسي كذالك نزاهة الإنتخابات والنظام الإنتخابي لعب دورا بارزا في صعود أحزاب جديدة إلى السلطة كما أن الشعب التونسي وجد تهافت كبير من قبل الأحزاب السياسية خاصة في الفترة الإنتخابية.

وعليه أصبحت الأحزاب السياسية تلعب على الوتر الحساس للأوضاع الأمنية و الإقتصادية والإجتماعية المزرية لإستقطاب أكبر عدد من الناخبين وعلى الرغم من هذا نجد أن نسبة التصويت تراجعت مقارنة بالإنتخابات المجلس الوطني التأسيسي، ثم الإنتخابات التشريعية إلى الرئاسية التي بلغت 59% ثم البلدية التي بلغت نسبة 33,7% وعليه يمكن القول أن بنهاية الإنتخابات المحلية أن تونس قد دخلت أخر مراحل إرساء البناء الديمقراطي لكن التحديات التي واجهة الأحزاب السياسية وتمكنها من خلق بنية توافقية ساعدت بشكل خاص في سير العملية الديمقراطية رغم تدهور الجانب الإقتصادي والإجتماعي والوضع الأمني الحرج وإرساء مؤسسات دستورية لكن الرهان الأكبر يكمن في القدرة على تحقيق الإستقرار لتعزيز البناء الديمقراطي التونسي.

الخاتمة

كان التحول الديمقراطي في تونس في بادئ الأمر مفاجئ نتيجة للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية المزرية، والتي فجرت ثورة ضد الإضطهاد والإستبداد والفقر والتهميش ليسقط بسببها النظام السياسي ويبنى على أنقاضه نظام ديمقراطي يكرس الحريات ويحقق العدالة الإجتماعية و سيادة القانون. إن سيرورة العمل الديمقراطي في تونس كان رغبة ملحة للشعب وللقادة السياسيين بالنهوض بالبلاد من الوقوع في الأزمة وأن الخيار الديمقراطي يخص المجتمع ولا أحد يتدخل فيه.

لذلك إستطاعت تونس أن تضع لنفسها أسس ووضعت اللبنات الأولى للعملية الديمقراطية بعد إصدار الدستور الجديد في 2014 الذي جاء وفق توجهات ورغبات كل الفواعل السياسية من أحزاب ومجتمع مدني، واستطاعت بذلك إرساء مؤسساتها الدستورية وإجراء إنتخابات شفافة ونزيهة ودخولها أخر مراحل البناء الديمقراطي لتحقيق إستقرار يضمن نجاح التجربة الديمقراطية التي كلفت التونسيين الكثير والكثير للوصل لهذه المرحلة

الـــنـــتـــائـــــــج

من خلال دراسة الأحزاب السياسية والبناء الديمقراطي لدولة تونس توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج مفادها:

- إن عملية التحول الديمقراطي جاءت نتيجة ظروف أملتها الأوضاع السياسية والإقتصادية و الإجتماعية لتونس ولم يكن مخطط لها رغم هذا وجدت دعم من كل الأحزاب والمجتمع المدني، مما ساعد على نجاح التجربة.
- إن تجربة التحول الديمقراطي كانت بمثابة إعادة إنعاش لحياة الأحزاب السياسية التونسية في المرحلة الإنتقالية بالرغم من ضعفها في تلك الفترة إلا أنها أنتجت نشاط فاق التوقعات وأثبت القادة السياسيين جدية العمل السياسي لحساسية المرحلة.
- أن الديمقراطية كانت رغبة ملحة لدى التونسيين أبرزت الأحزاب السياسية التونسية فاعلية حافظت من خلالها على سيرورة التحول الديمقراطي وأسست شرعية لمطالبها وفق إنتخابات نزيهة.

- بالرغم من وجود معيقات إلا أن الأحزاب السياسية إستطاعت من خلال أدائها الفعال تأسيس شرعية و إرساء مؤسسات دستورية والعمل وفق الأسس الديمقراطية
- على الرغم من وضع دستور جديد للبلاد يحد من صلاحيات رئيس الجمهورية تخوفاً من الإستبداد إلا أن إزدواجية السلطة التنفيذية خلق العديد من التصادمات بين راسي السلطة التنفيذية وهو ما خلق فكرة تعديل الدستور.
- بعد مرور 8 سنوات إلا أن تونس لم تصدر قانون الأحزاب السياسية إذ لازالت تعمل بالمرسوم 87 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية رغم السخط الذي أثير ضده ومع ذلك لم تصادق على مشروع قانون الأحزاب السياسية وهذا ما يدل على بطء عمل النظام السياسي.
- بالرغم من الأداء الجيد للأحزاب وتفاعلها ضمن المنظومة السياسية إلا أن النظام الإنتخابي الذي تعتمده تونس لا يضمن وجود أغلبية مريحة تكفل أداء جيد بدون إئتلاف ووحدة الرأي وليس جملة من التنازلات بين مجموعة من الأحزاب المتآلفة ثم تظهر في منتصف العمل السياسي إنشقاقات وإنسحابات تؤثر على العمل السياسي وتعرقل الأداء الجيد لنظام السياسي.

توصيات: ومما سبق فإن الباحثة تقترح التوصيات التالية:

- تحتاج تونس إلى وضع رؤية إقتصادية واضحة وأولويات تنموية محددة تقوم على الترابط بين الإنفتاح السياسي والتنمية الإقتصادية، وذلك من خلال البرامج التي إقترحتها في حملاتها الإنتخابية وإستعانتها بالخبراء الإقتصاديين لوضع برنامج محكم وبما أنها أصبحت جزء من السلطة لابد من تطبيق برامجها وتعزيز الرقابة البرلمانية لسد منافذ الفساد وتصويب إتجاهات الإنفاق في جو من الشفافية والمساءلة وتعزيز فرص الإستثمار.
- بما أن النظام السياسي التونسي يقوم على تحقيق العدالة الإجتماعية وجب تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين ولقدرة الأحزاب السياسية التونسية على

التأثير في صنع القرار،وجب عليها العمل على تحسين البنى التحتية للمجتمع التونسي .

- إعادة النظر في بعض فصول الدستور والصلاحيات الممنوحة لكل سلطة فبمجرد قراءة الدستور نجد أن التوازن بين السلطات غائب، ووجود سلطة تسيطر على مجمل السلطات وأن إقرار النظام شبه رئاسي وشبه برلماني لم يعتمد وفق معايير مدروسة ، وعلى هذا الأساس نلاحظ بطئ النظام التونسي في إصدار القرارات مما يستوجب تعديل دستوري يكفل التوازن بين السلطات الثلاث ويفعل أداء النظام السياسي.
- تجسيد قانون حزبي وإنتخابي يكرس عملية البناء الديمقراطي ويحقق أداء فعال للأحزاب السياسية.
- نتيجة لتدهور الوضع الأمني وعدم الإستقرار الذي تعيشه تونس ونظراً للهجمات الإرهابية التي تربك الدولة وجب إصلاح المنظومة الأمنية، بإتباع مجموعة من السياسات التي تتماشى ومبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وتطوير الأداء الأمني ليكون داعماً للبناء الديمقراطي.

قائمة المراجع

النصوص القانونية:

- ✓ الرائد الرسمي عدد 157 المؤرخ في 2014/02/10، المتضمن **دستور الجمهورية التونسية**.
- ✓ الرائد الرسمي عدد 32 المؤرخ في 2015/04/21، المتعلق **بالهيئة العليا المستقلة للإنتخابات**.
- ✓ مرسوم عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011، يتعلق **بتنظيم الأحزاب السياسية**.

الكتب:

1) ألفاروفاسكونسيلوس وجيرالد ستانغ، **الإصلاح الدستوري في الأوقات الإنتقالية**، مبادرة الإصلاح العربي، بيروت، ماي 2014 .
2) الحناشي عبد اللطيف ، **تونس الإنتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة**، مركز الجزيرة لدارسات ،قطر، 2014.
3) الرديسي حمادي ، بوخياطية رحاب ،**التحول السياسي في تونس2011-2014 المسار والرهانات**،مبادرة الإصلاح العربي،د م، أوت 2018.
4) السرجاني راغب،**قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**، دار أقلام لنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.
5) السخيري زروق صبرينة ، **إنتخاب ومهام المجلس الوطني التأسيسي**،مركز النشر الجامعي،تونس،2014.
6) الكاظم الأسدي تمار ، الشبوط محمد غسان ، **عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية**، المركز الديمقراطي العربي، طبعة أولى، ألمانيا،2018.
7) بن حته إلياس وآخرون، **إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي دول المغرب العربي نموذجاً**، المركز الديمقراطي العربي لدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية،ط2،ألمانيا،2018.
8) طيبوس عمر وآخرون، **الإنتخابات المحلية ودورها في ترشيح الديمقراطية بالدول المغاربية**، المركز الديمقراطي العربي لدراسات الإستراتيجية و السياسية، والإقتصادية، ألمانيا، 2019.
9) محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم،المناهج،الإقترابات،الأدوات)**، دار هومة، الجزائر، ط1، 2002.
10) مالكي أمحمد وآخرون، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، الدوحة، 2012.
11) سليماني هيثم، **التوافق السياسي في تونس محطات ومطبات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،2017.

12) عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة**، المركز العربي للأبحاث، ط1 ، الدوحة، 2012.

13) صديقي العربي، **تونس ثورة المواطنة ثورة بلا رأس**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.

التقارير العلمية:

1) وحدة الدرسات السياسية، **إنهاء التوافق في تونس تحد جديد يعرقل الإنتقال الديمقراطي**، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، قطر، 2018.

2) وحدة الدراسات السياسية، **تقرير بعنوان الإنتخابات البلدية بتونس النتائج والتداعيات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018.

3) المنظمة الدولية لتقرير عن الديمقراطية، **متابعة تطبيق الدستور التونسي وتجسيده على مستوي لإطار القانوني**، ألمانيا، ماي 2017.

الأطروحات والمذكرات:

1) عبد الرحمن يوسف سلامة، **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول2010**، مذكرة لنيل درجة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة نابلس، فلسطين،2016.

الوثائق الإلكترونية:

1) منجي الخضراوي، **كثرة الأحزاب السياسية في تونس تطوير أم تدمير للديمقراطية**، تاريخ الإطلاع 2019/02/12 الساعة 20:13. www. Archive alchourouk.com

2) **إنشقاقات الأحزاب التونسية منذ الثورة تحالفات من ورق**، www.alaraby.co.uk تاريخ الإطلاع:2019/06/13، الساعة:12:04.

3) أسماء نويرة،"**تونس الإنتخابات وماذا بعد**"، جانفي 2012. www.arab.reform.net ، تاريخ الإطلاع:2019/04/06 ،الساعة:23:10.

4) أسماء نويرة، **الإنتخابات البلدية في تونس ترسيخ للممارسات الديمقراطية**، مبادرات الإصلاح العربي، يوليو2018. www.arab.reform.net
تاريخ الإطلاع: 2019/04/06 ،الساعة:20:30.

5) حمادي الرديسي، عفيفة المناعي، **هل تعاقب الحكومات يهدد المسار الديمقراطي في تونس**، أوت 2018، مبادرة الإصلاح العربي. www.arab.reform.net .

6) حبيب قوبعة، **قراءة في دستور الجمهورية الثانية**، www.walidelfchri.wordpress.com
تاريخ الإطلاع: 2019/06/13 الساعة: 16:30.

7) عصام الدين الرجحي، **لماذا يعزف الشباب التونسي عن المشاركة السياسية،**
تاريخ الإطلاع: 2019/06/08 19:42. www.moon.post.com
8) سمير حمدي،**التشظي الحزبي في تونس إلى أين،** www.alaraby.com.uk
تاريخ الإطلاع: 28 مارس 2019 الساعة: 18:10.
9) **المجلس الوطني التأسيسي،** www. wikipedia.org
تاريخ الإطلاع:2019/05/01 الساعة: 22:16
10) **مسودة مشروع قانون أساسي يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية وتمويلها**
تاريخ الإطلاع: 2019/05/07 الساعة:15:51. www.negistation-securite.tn
11) **الإنتخابات التشريعية قراءة في الوعود الإقتصادية للأحزاب المتصدرة للمشهد السياسي،**
تاريخ الإطلاع: 2019/06/13، الساعة 20:35. www.nawaat.org
12) **حملة إنتخابية ناجحة ومفاجئة لحركة النهضة،** www.noonpost.com
تاريخ الإطلاع: 2019/06/13 الساعة: 21:18.
13) **مجلس نواب الشعب تونس،** www.ar.wikipedia.org
تاريخ الإطلاع: 2019/06/13 الساعة: 14:00.
14) **الإنتخابات الرئاسية التونسية2014،** www.ar.wikipedia.org
تاريخ الإطلاع: 2019/06/13 الساعة 13:03
15) **الإنتخابات الشرعية والرئاسية 2019.** www.ar.wikipedia.org
تاريخ الإطلاع:2019/06/13 الساعة:19:35

المراجع باللغة الأجنبية:

1- **Tunisia's constitutional pros**: the road ahead,
Dat:13/06/2019 11:52, www.carnegieendowment.org

فهرس الجداول

فهـــــــرس الجـــــــداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
(1) الجدول	نتائج إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي	22
(2) الجدول	عدد القوائم المرشحة لمجلس النواب في الداخل	45
(3) الجدول	نتائج الإنتخابات التشريعية وعدد المقاعد	49
(4) الجدول	عدد القوائم المترشحة للإنتخابات البلدية 2018	53
(5) الجدول	نتائج الإنتخابات البلدية 2018	53

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان		رقم الصفحة
إهداء		
شكر وعرفان		
ملخص		
مقدمة		1
الفصل الأول	الأحزاب السياسية والمرحلة الإنتقالية	
المبحث الأول	سيرورة التحول الديمقراطي والتواجد الحزبي	11
المطلب الأول	أسباب التحول الديمقراطي	11
المطلب الثاني	دور الأحزاب السياسية قبل الثورة	15
المبحث الثاني	الأحزاب السياسية وإدارة المرحلة الإنتقالية	19
المطلب الأول	المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان المؤقت)	20
المطلب الثاني	الأحزاب السياسية أثناء إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي	25
المبحث الثالث	المشاكل والتحديات الحزبية للبناء الديمقراطي في المرحلة الانتقالية	27
الفصل الثاني	دينامية العمل الحزبي والبناء الديمقراطي بعد دستور 2014	
المبحث الأول	محتوى الدستور الجديد 2014	33
المطلب الأول	المؤسسات الدستورية	34
المطلب الثاني	مشروع قانون الأحزاب السياسية ودورها في صياغة الدستور	39
المبحث الثاني	الإنتخابات التشريعية–الرئاسية–البلدية	43
المطلب الأول	الإنتخابات التشريعية–الرئاسية 2014 ودور الأحزاب فيها	43
المطلب الثاني	الإنتخابات البلدية 2018 ودور الأحزاب فيها	52
المبحث الثالث	معيقات العمل الحزبي في ترسيخ البناء الديمقراطي في تونس	56
الخاتمة		62
قائمة المراجع		66
فهرس الجداول		70
فهرس المحتويات		72